مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٦٨

الثلاثاء، ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد صلاح	(غامبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فالي
	البرتغال	السيد سواريس
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد ليدين
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيويي
	كينيا	السيد امولو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/1998/223)

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1998/272)

98-85181

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/1998/223)

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1998/272)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وباكستان، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، وكرواتيا، وكندا، ومصر، وهنغاريا، واليونان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد نشو (ألبانيا)، والسيد أيتل (ألمانيا)، والسيد بيلتشينكو (أوكرانيا)، والسيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا)، والسيد كمال (باكستان)، والسيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك)، والسيد ويزنر (بولندا)، والسيد تانش (تركيا)، والسيد سيمونوفتش (كرواتيا)، والسيد فاولر (كندا)، والسيد العربي (مصر)، والسيد إردوس (هنغاريا)، والسيد زخاراكس (اليونان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وتلقيت من السيد فلادسلاف جوفانوفيتش رسالة مؤرخة ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ يطلب فيها أن يخاطب المجلس. وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوته إلى مخاطبة المجلس في سياق مناقشة البند المدرج في جدول أعماله.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جوفانوفتش مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1998/223، ورسالة مؤرخة ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1998/272.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/284، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: الوثيقة S/1998/225، وهي رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ والوثائق S/1998/229، S/1998/240 و S/1998/250، وهي رسائل مؤرخة ١٢ و ١٦ و ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٨، على التوالي، موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1998/234، وهي رسالة مؤرخة ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1998/246، وهي رسالة مؤرخة ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة.

وتلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة من رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/1998/285.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار على التصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر حكومة اليابان بالقلق العميق إزاء التدهور الذي حدث في الآونة الأخيرة في كوسوفو، وأدى، على نحو مأساوي، إلى زيادة في أعداد الموتى. وتدين اليابان إدانة شديدة لجوء قوات الشرطة الصربية إلى استعمال القوة المفرطة ضد المدنيين في كوسوفو واستخدام العنف، وبخاصة أعمال الإرهاب، التي يقوم بها جيش تحرير كوسوفو أو أي امرئ آخر كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. ويسلم وفدي بأن الحالة الراهنة في كوسوفو تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة وأن ازدياد انتشار العنف هناك قد يؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة البلقان برمتها.

وعلى هذه الخلفية، يستهدف مشروع القرار المعروض علينا إرسال رسالة جماعية واضحة من مجلس الأمن مفادها أنه ينبغي للأطراف المعنية أن توقف هذا العنف في كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن تبدأ عملية إيجاد حل للمشاكل السياسية الخطيرة ومشاكل حقوق الإنسان هناك. ونحن مقتنعون بأن مشروع القرار هذا، الذي يتضمن قرارا بفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو، سيكون لدى اعتماده أداة فعالة لمنع زيادة انتشار هذا العنف.

والموقف الأساسي لليابان من مشكلة كوسوفو، وهو موقف أعتقد أنها تتشاطره مع بقية المجتمع الدولي، هو أنه لا يمكن قبول قمع حقوق الإنسان والحقوق السياسية للسكان الألبان في كوسوفو ولا انفصال واستقلال كوسوفو. وتحث حكومتي السلطات في بلغراد وقيادة الجماعة الألبانية في كوسوفو على الدخول بسرعة في حوار هادف دون شروط مسبقة، لكي يتمكن مواطنو كوسوفو من التمتع بدرجة كافية من الاستقلال الذاتي مع قسط هام من الإدارة الذاتية، بالإضافة إلى الاحترام التام لحقوقهم الإنسانية داخل حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وترى اليابان أن اشتراك ممثل أو ممثلين من الخارج سينطوي على أهمية لضمان تعزيز هذا الحوار على نحو جاد.

وتؤيد حكومة اليابان تأييدا تاما الجهود المبذولة من جانب المنظمات الدولية ذات الصلة والهيئات الأخرى، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال، في تعاونهم من أجل حسم الأزمة في كوسوفو. وتحث حكومتي السلطات في بلغراد على أن تتعاون تعاونا كاملا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأن تتخذ خطوات من أجل ان تنفذ دون تأخير الإجراءات الواردة في بيان فريق الاتصال المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٨. ولئن كان وفدي يعترف بأن السلطات في بلغراد قد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية خلال الأسابيع القليلة الماضية، مثل الإعلان المؤرخ ١٨ آذار/ مارس الذي أصدره رئيس جمهورية صربيا والتوقيع في ٢٣ آذار/ مارس على اتفاق لتنفيذ اتفاق التعليم لعام ١٩٩٦، فإنه ينبغي إحراز مزيد من التقدم دون تأخير من جانب سلطات كل من جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الوقت نفسه، تطالب حكومة اليابان جميع عناصر الجماعة الألبانية في كوسوفو بأن تقبل الحوار فورا وأن تشجب على نحو قاطع الأنشطة الإرهابية والدعم الخارجي لهذه الأنشطة.

ولهذه الأسباب، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا الآن، والذي يحدد على نحو متوازن كل هذه النقاط التي أكدت على أهميتها.

وأود أن أختتم بياني بالتعبير عن استعداد حكومة اليابان للمشاركة بنشاط في جهود مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره للمساعدة في الحسم السلمي للأزمة في كوسوفو.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد شهدنا بعميق القلق في الآونة الأخيرة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في كوسوفو، أدت إلى

وفاة عشرات الأشخاص وحرمت سكان المنطقة من أمنهم الأساسي. وأصبح العنف المتزايد في كوسوفو واضحا من خلال طرق شتى. فمن ناحية، لجأت قوات الشرطة الصربية إلى استخدام القوة على نحو مفرط وغير مبرر ضد المتظاهرين المسالمين، ومن ناحية أخرى ارتكبت أعمال عنف وتم شن هجمات إرهابية بشعة. وتلك الأعمال، في سياق التوازن السياسي والأمني الحساس في منطقة البلقان، تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين، وهذا يجبر مجلس الأمن على اتخاذ تدابير حازمة وحاسمة.

إن احترام حقوق الإنسان يشكل قيمة أساسية للمجتمع الدولي. وكما أشارت محكمة العدل الدولية، فإن انتهاك حقوق الإنسان يشكل إساءة للإنسانية كلها. ولهذا رأت كوستاريكا على الدوام أن حماية حقوق الإنسان ليست مسألة مقيدة حصرا بالاختصاص القضائي الداخلي للدول. بل على النقيض من ذلك، تعتقد كوستاريكا بأن احترام حقوق الإنسان، وانتهاك هذه الحقوق هما مسألتان تهمان المجتمع الدولي أشد الاهتمام.

وفي هذا الصدد، نؤمن بأن هناك ظروفا معينة تنطوي على انتهاك لهذه الحقوق الأساسية بدرجة من الخطورة بحيث يشكل، في حد ذاته وبذاته، تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويبرر بالتالي على نحو تام لجوء مجلس الأمن إلى استخدام الصلاحيات الممنوحة له بموجب الفصل السابع من الميثاق.

إننا ندين الإرهاب بكافة أشكاله وتجلياته. وموقفنا وأفعالنا، في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، لا تدع مجالا للشك بشأن هذه الحقيقة. إلا أن مكافحة الإرهاب، كما نراها، لا تبرر بأي شكل انتهاكات حقوق الإنسان أو عدم احترام القانون الإنساني الدولي.

ولذا يجب على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في حالة كوسوفو المحددة، أن تحترم حقوق الإنسان لجميع سكانها، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو آرائهم السياسية. وبالمثل، يتحتم عليها ألا تسمح بتكرار وقوع أية أعمال عنف مفرطة وغير مبررة على أيدي قوات شرطتها، وأن تقوم بمحاكمة المتهمين وأن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومن الضروري أن يبدأ حوار بناء مع زعماء جماعة كوسوفو الألبانية لحل الوضع السياسي هناك، واعطائهم قدرا مناسبا من الحكم الذاتي. وعلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تسمح بوصول المنظمات الإنسانية بشكل تام إلى منطقة كوسوفو، وأن تُسهل عمل بعثة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ويجب أن تنفذ هذه التدابير في أسرع وقت ممكن. وإذا كانت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تسمح بهذا للآن، وتواصل بالتالي انتهاكها للحقوق الأساسية للسكان، فإننا نصبح ملزمين بأن ننظر في فرض تدابير إضافية لإجبار هذه السلطات على تغيير سياساتها غير القانونية التي تتنافى مع المبادئ والالتزامات التي نص عليها الميثاق.

وأخيرا، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المطروح أمامنا، ونحن نعتبر أن فرض حظر على بيع أو تقديم الأسلحة أو المعدات العسكرية الأخرى إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هو الرد الأدنى الذي يمكن أن يقدمه مجلس الأمن في هذا الوقت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الوضع في كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يحتاج إلى رد من مجلس الأمن. فالأحداث المأساوية التي سادت يوغوسلافيا السابقة في السنوات الأخيرة قد برهنت في الواقع على ضرورة الرد السريع والمناسب على الحالة المتأزمة في المنطقة.

كما أن الدول التي تُشكل ما يُطلق عليه فريق الاتصال، بل والاتحاد الأوروبي أيضا والبلدان الـ ٢٦ التي شاركت في المؤتمر الأوروبي الذي عُقد في لندن، فضلا عن الدول المجاورة للبلقان، شاركت جميعها في هذه العملية منذ بداية الأزمة. وقد شددت على ضرورة وقف أعمال العنف، وسحب قوات الشرطة الخاصة، وإدانة الإرهاب، وأكدت أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة في كوسوفو عن طريق الحوار، مع احترام السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي أن يتضمن ذلك الحل مزيدا من الاستقلال الذاتي لكوسوفو.

وخلال اجتماع فريق الاتصال في لندن في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٨، تم تحديد مطاليب معينة ووضعت آجال زمنية محددة، وتم البت في تدابير للتنفيذ الفوري. وعندما

اجتمعت دول فريق الاتصال مرة أخرى في بون في ٢٥ آذار/ مارس أحاطت علما بإحراز بعض التقدم منذ اجتماع لندن.

والزيارة المشتركة التي قام بها وزيرا خارجية ألمانيا وفرنسا إلى بلغراد في ١٩ آذار/ مارس مكّنت من تقدير التطورات الإيجابية في موقف سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما أن الاتفاق الذي توصلت إليه في ٢٣ آذار/ مارس حول تدابير تنفيذ اتفاق التعليم لسنة ١٩٩٦ يبرهن على إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي للمسائل الحساسة.

ولئن كان هذا التقدم ملموسا فهو غير كاف، وينبغي لسلطات بلغراد وممثلي كوسوفو الألبانيين أن يتخذوا خطوات أخرى ليتسنى بدء حوار موضوعي دون شروط مسبقة.

ومشروع القرار المطروح على مجلس الأمن اليوم جزء من هذا السياق. فبموجب مشروع القرار هذا سيقرر مجلس الأمن فرض حظر على بيع أو تقديم الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك كوسوفو. وفرنسا أيدت بالفعل هذا التدبير الذي يتمشى مع الحظر الذي اقره الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩١ والذي أعيد تأكيده في ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٨.

وينبغي النظر إلى التدابير المنصوص عليها في مشروع القرار، أولا وقبل كل شيء باعتبارها وسيلة للتوصل إلى تسوية تفاوضية للأزمة الراهنة. والنص يقضي بأن يستعرض مجلس الأمن حالات الحظر التي أقرت ويتمكن من رفعها بمجرد أن تستوفي حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشروط المنصوص عليها في مشروع القرار. وبالتالي يمكن رفع الحظر عندما يرى الأمين العام في واحد من التقارير الدورية التي يتعين عليه تقديمها إلى مجلس الأمن كل ٣٠ يوما أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أوفت بالشروط التي حددها مجلس الأمن.

كذلك ينص مشروع القرار على أن تحقيق تقدم محدد في بعض المسائل الصعبة المتعلقة بكوسوفو أن ييسر لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحسين إمكانيات تطبيع علاقاتها الدولية ومشاركتها بصورة كاملة في المؤسسات الدولية.

لذلك يعتبر بلدي مشروع القرار هذا نصا متوازنا يمكن أن يُسهم في إيجاد تسوية سياسية سلمية للأزمة الراهنة في كوسوفو. وهذا هو السبب في أن فرنسا ستصوت لصالح مشروع القرار.

السيد أمولو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد كينيا أن يُعرب عن تأييده لمشروع القرار المطروح علينا اليوم. ونحن نُعرب عن قلقنا البالغ إزاء احداث العنف الأخيرة التي وقعت في كوسوفو، ولئن كنا نُسلم بإحراز بعض التقدم في تنفيذ الإجراءات الموضحة في بيان فريق الاتصال المؤرخ ٩ آذار/ مارس فثمة ضرورة لإنجاز كثير من الأعمال المخلصة. ولذلك يهيب وفد كينيا بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأطراف أخرى أن تتحرك على وجه السرعة نحو بلوغ حل سياسي لقضية كوسوفو عن طريق الحوار. كما ندعو قادة كوسوفو الألبانيين إلى شجب جميع الأعمال الإرهابية، ونحثهم على السعي إلى تحقيق أهدافهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالطرق السلمية فحسب.

إننا نؤمن بأن انتشار الأسلحة والعدد العسكرية أدى إلى تفاقم الوضع السياسي والأمني المتوتر، ونعتقد أن فرض حظر على الأسلحة يُساعد في تشجيع عودة السلام والاستقرار إلى كوسوفو. ولذا ندعو جميع الدول إلى التقيد التام بهذا الحظر. ويتضمن مشروع القرار المطروح علينا آلية واضحة لرفع هذا الحظر، ونحن نأمل أن يتم الوفاء بالشروط المحددة بوضوح للتمكين من حدوث ذلك في وقت قريب.

السيد ليدين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يظل الوضع في كوسوفو خطيرا، وهو يُشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومن دواعي سرورنا أن نرى المجلس يصرف اليوم مهامه وفقا لميثاق الأمم المتحدة في سعي منه لمنع نشوب أعمال عنف مسلح جديدة في منطقة البلقان. ولذلك سنُرحب باعتماد مشروع القرار المطروح علينا، الذي يفرض حظرا على السلاح في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ بما في ذلك كوسوفو. وبالنسبة للسويد فإن السلام والاستقرار في منطقة البلقان شرطان ضروريان للأمن الأوروبي.

ونحن ندين الإفراط في استعمال القوة من قبل الشرطة الصربية الخاصة في كوسوفو، الأمر الذي تسبب في وقوع عدة وفيات وإصابات بين المدنيين العزل. كما

ندين جميع أعمال الإرهاب. ويجب على الطرفين ممارسة ضبط النفس والدخول في حوار سياسي جاد بشأن طرق تسوية الخلافات عن طريق الوسائل السلمية فقط، على أساس من حقوق الإنسان وسيادة القانون.

والسويد تؤيد تأييدا تاما الإعلانات الصادرة عن وزراء دول فريق الاتصال في ٩ و ٢٥ آذار/مارس ردا على التطورات في كوسوفو. ونوافق على التدابير الموصى بها لحض السلطات في بلغراد على اتخاذ الخطوات الضرورية للتوصل إلى حل مقبول. ويتعين أيضا على قيادة كوسوفو الألبانية أن تتصرف بمسؤولية وأن تيسر بدء حوار بناء.

وبالرغم من أن بلغراد قد اتخذت في الآونة الأخيرة بعض الخطوات الإيجابية فإن هناك الكثير الذي يتعين عمله. والخطوات الملموسة التي يجب على بلغراد أن تتخذها مشروحة بوضوح في الفقرة ١٦ من مشروع القرار. وتشمل هذه الخطوات، أولا، الشروع في حوار بناء بشأن كوسوفو باشتراك ممثل خارجي أو ممثلين خارجيين؛ وثانيا، سحب قوات الشرطة الخاصة؛ وثالثا، السماح للمنظمات الإنسانية وغيرها بالوصول إلى كوسوفو؛ ورابعا قبول استقبال بعثة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثل الاتحاد الأوروبي السيد فيليب ب. غونزاليس، وكذلك عودة البعثات الطويلة الأجل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وخامسا تسهيل قيام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ببعثة إلى كوسوفو.

والأمل معقود على أن تستمع بلغراد إلى المجتمع الدولي وأن تتخذ هذه الخطوات التي سوف تمكن المجلس من إعادة النظر في العقوبات. وإلى جانب إحراز تقدم في حل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وفي التعاون مع المحكمة الدولية، فإن من شأن ذلك أن يحسن احتمالات تطبيع العلاقات الدولية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وهو أمر نتطلع إليه. أما إذا لم تمتثل بلغراد لذلك فسيجري النظر في اتخاذ تدابير إضافية.

إن الحظر الذي نحن على وشك أن نفرضه على شحن الأسلحة يجب أن ينفذ من قبل جميع الدول فورا وبدقة. والسويد بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، قد قررت بالفعل أن تنفذ لا الحظر على الأسلحة فحسب بل كذلك الجزاءات الأخرى التي أوصى بها فريق الاتصال بما في ذلك، رفض الإمداد بالمعدات التي يمكن أن تستخدم في أغراض القمع الداخلي أو لأغراض الإرهاب، ورفض إصدار تأشيرات دخول إلى الرسميين المسؤولين، عن القمع، وفرض وقف على الائتمانات الممولة من الحكومة للصادرات إلى ذلك البلد.

وأخيرا اسمحوا لي أن أقول إن السويد تؤيد البيان الذي سوف يدلي به وفد المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فاليه (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا إلى الخلفية المفجعة للعنف بين المجموعات الإثنية في التاريخ الحديث للبلقان، فقد كان هناك ما يبرر اتسام رد فعل المجتمع الدولي بالقلق إزاء الأحداث الأخيرة في إقليم كوسوفو من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومع أنني لا أود أن أقلل من أهمية التهديدات المعقدة للأمن الداخلي التي يشكلها النشاط الإرهابي السري، فإن الواقع هو أن التدابير القمعية التي اتخذتها قوات الشرطة الصربية ضد المدنيين في كوسوفو قد أثارت السخط في جميع أنحاء العالم.

ومما له أهميته أن وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا، المجتمعين في صوفيا في ١٠ آذار/ مارس، قد عمموا بيانا أعربوا فيه عن "قلقهم إزاء الحالة المتدهورة في كوسوفو وإزاء العواقب الوخيمة للصراع فيما بين المجموعات الإثنية وإزاء إمكانية امتداده إلى بقية المنطقة".

وبالإضافة إلى اجتماع صوفيا، كان هناك عدد من اللقاءات والإعلانات الهامة التي تناولت هذه الفصول الجديدة من عدم الاستقرار في منطقة البلقان، والتي يبدو أنها قد صبت جميعها نحو ضرورة أن يتجنب المجتمع الدولي أخطاء الماضي، وذلك عن طريق الخروج برد سريع وفعال يساعد على قمع العنف وتهيئة الظروف لتحسين الحوار والتعاون بين الأطراف.

لقد رحبنا بالعديد من المبادرات الدبلوماسية المشتركة والفردية التي اتخذها أولئك الذين يحتمل أن يكونوا الأكثر تأثرا بموجة جديدة من القلاقل في البلقان، وتابعنا باهتمام استراتيجيتهم لمعالجة ما يمكن وصفه، في أحسن الظروف، بحالة دقيقة للغاية. وانطلاقا من هذه التعبئة الدبلوماسية المكثفة يبدو أن قرارا برز يؤيد فرض

حظر على الأسلحة، بوصف ذلك تدبيرا يمكن أن يشكل ضغطا على الطرفين للتفاوض فيما يحد من وجود الأسلحة في منطقة متفجرة مدججة بالسلاح فعلا.

وقد بدا هاما بالنسبة إلى وفد بلادي، كمسألة مبدأ، التشديد على الحاجة إلى أحكام واضحة فيما يتعلق بالشروط لرفع الجزاءات في مشروع القرار المعروض علينا. ونحن نلاحظ أن الفقرة ١٦ تعالج هذه المشكلة على نحو نعتبره مرضيا، بالرغم من أننا نود أن نشدد على ضرورة أن يبني الأمين العام التقييمات التي يتعين عليه أن يقدمها بموجب تلك الفقرة على أساس أوسع قاعدة ممكنة من المعلومات، وبالتعاون الوثيق مع المنطقة، والبلدان التي تجتمع بوصفها فريق الاتصال - وهي الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت الذي نؤيد فيه فرض الحظر، لا يسعنا إلا أن نشدد على أن هذه التدابير لن تسفر عن الأثر المرجو إذا لم ترافقها جهود دبلوماسية موازية بهدف الترويج لبيئة أكثر أمنا وانسجاما بالنسبة لأولئك المتأثرين بصورة مباشرة أكثر من غيرهم بالقلاقل.

وعلاوة على ذلك، فإنه إذا حدث تحرك في اتجاه إيجابي، ينبغي على مجلس الأمن أن يعترف بذلك بسرعة. وقد استقبل المجتمع الدولي الإعلان الصادر عن رئيس جمهورية صربيا بشأن العملية السياسية في كوسوفو باعتباره بادرة تبشر بالأمل. وفي مقابل المزيد من التقدم المستمر ينبغي ألا يكون هناك ما يدفع إلى الشك في أن مجلس الأمن لن يستجيب وفقا لذلك. أما في هذه المرحلة، فينبغي علينا أن نقصر أنفسنا على التدابير الواردة في مشروع القرار على أمل أن تجعل التطورات النظر في قيود إضافية أمرا غير مطلوب.

وعلى الرغم من أن الميثاق يجسد مبدأ عدم التدخل في الشؤون التي تعتبر أساسا ضمن الولاية الداخلية لأية دولة، فإننا جميعا ندرك أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير الإنفاذ بموجب الفصل السابع، وفقا للفقرة ٧ من المادة ٢. ولعله ليس من قبيل الصدف أن يجيئ تكاثر القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع منذ انتهاء الحرب الباردة وتكاثر الجزاءات بصورة خاصة، في عالم كثيرا ما يندلع به الصراع على ما يبدو داخل الحدود الداخلية للدول. وقد ذهب بعض المراقبين إلى التلميح بأنه ربما يكون هناك ميل في الآونة الأخيرة إلى جعل حالات الطوارئ تقع في إطار الفصل السابع وذلك بغية تفادي مبدأ عدم التدخل. ولو كان هذا الحال حقا، لكنا نشهد تشويها للاستثناء الذي تنص عليه الفقرة ٧ من المادة ٢ الأمر الذي يبدو غير متماشٍ مع الغرض الأساسي.

ومن الناحية الأخرى، وكما جاء في المرفق الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥١ بشأن مسألة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، فإن الجزاءات مسألة تنطوي على خطورة بالغة وتدعو إلى القلق البالغ. فقد أعلنت الفقرة ١ من ذلك النص الذي اعتمد بتوافق الآراء ما يلي:

> "فالجزاءات ينبغي ألا يلجأ إليها إلا بحذر فائق عندما تكون الخيارات السلمية الأخرى المنصوص عليها بموجب الميثاق غير كافية".

إنني باختتام بياني هذا بإشارات إلى قرار هام صادر عن الجمعية العامة وإلى ميثاق الأمم المتحدة، أود أن أشدد على التزام وفد بلادي بالتسوية السلمية للمنازعات داخل إطار من الاحترام للسيادة وللسلامة الإقليمية. ونحن نعتقد بأننا بممارستنا الحذر في اللجوء إلى التدابير القسرية، نقوي بالفعل سلطة مجلس الأمن في مواجهة الحالات الخطيرة والشائكة الأخرى.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن يفتح فصلا جديدا وهاما في جهوده للحفاظ على السلم والأمن في البلقان. فالحالة في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تنطوي على احتمال زعزعة خطيرة للاستقرار في المنطقة. ومن الناحية الأخرى فإنها إذا أديرت نحو إيجاد حل سياسي أصيل، يمكن أن تمثل حجر زاوية في بناء صرح الأمن والاستقرار السياسي في البلقان. وهذان الخياران مفتوحان اليوم، والمستقبل لا يعتمد على الإجراءات التي يتخذها أولئك المعنيون بالأمر مباشرة بل وعلى المجتمع الدولي ككل أيضا، بما في ذلك مجلس الأمن. وإن لاتسام التحليل والتقييم السياسي بالدقة وللقيام بالاختيار الصحيح للخطوات الأولى أهمية بالغة للغاية.

وهناك، في رأينا، ثلاثة دروس سياسية أساسية، تستند إلى الخبرة الأخيرة والفطرة السليمة، وهي دروس

لا بد أن تظل ماثلة في الأذهان ونحن نعالج مسألة كوسوفو.

أولا، ليس هناك ما يدعو إلى توقع حلول سريعة. فالحالة صعبة والطاقات المتوفرة من أجل تسوية سياسية سريعة محدودة. وكوسوفو هي أحد الأماكن التي ألقى عليها التاريخ أثقل ظلاله وأطولها. فالحالة فيها تتصف منذ سنوات بالعنف الزائد وعدم الاستعداد للحلول الوسط الحقيقية.

ومع ذلك سيكون من الخطأ الاستنتاج بأن العنف سيكون أمرا حتميا في المستقبل. فالكثير سيتوقف على قدرة المجتمع الدولي على توجيه التطورات المقبلة في اتجاه حلول سياسية حقيقية. وهذه الحلول لا بد أن تتضمن ترتيبات تلبي حاجات الألبان، الذين يشكلون الأغلبية، والسكان الصرب في كوسوفو. وفي حين أن الطريق إلى النجاح يمكن أن يكون طويلا وشاقا، من المهم اتخاذ الخطوات الصحيحة من البداية.

ثانيا، أن المبادئ التي تلتمس على أساسها الحلول ينبغي أن تكون عريضة وأساسية بما فيه الكفاية. ومن الأساسي أن تبدأ العملية السياسية على أساس المبادئ الأساسية العريضة لميثاق الأمم المتحدة والبيان الختامي لهلسنكي لعام ١٩٧٥. هذه المبادئ تتضمن كل ما هو أساسي. وفضلا عن ذلك، هذه المبادئ لا تحد منها الخصوصيات التي يقصد بها أنواع أخرى من الحالات التي طبعت بعض الأمثلة الأخيرة للصكوك الدولية.

دعوني أضرب مثلا هنا. إن مجموعة من الصكوك الأخيرة حول حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى مختلف الأقليات لا تبدو مفيدة جدا في عملية السعي من أجل إيجاد حل سياسي في كوسوفو، فيما عدا بطبيعة الحال إذا اعترفت الأطراف المشاركة مباشرة بأن هذه الصكوك مفيدة. فلنتذكر أنه منذ فترة ليست بالطويلة كانت كوسوفو تتمتع بقدر من الحكم الذاتي يتجاوز كثيرا الحدود التي تضمنتها بعض الصكوك الأخيرة حول حقوق الأقليات - وأقصد الصكوك التي تم وضعها لمواقف مختلفة أسهل من الموقف في كوسوفو.

ثالثا، من الأساسي ضمان أن تسود الدقة الفكرية والأخلاقية في الجهود الدولية الرامية إلى حل الموقف. ومن الأهمية القصوى أن يتم تحديد المشاكل القائمة على نحو دقيق وأمين. ولا بد من الحرص على تخفيض درجة الاستغلال السياسي للقضايا، لأسباب بخلاف السعي عن حل، إلى الحد الأدنى.

وفي الماضي، أن تفكيك نظام الحكم الذاتي في كوسوفو على نحو منفرد كان أحد المصادر الرئيسية للتدهور السياسي وعدم الاستقرار في المنطقة. وفي الوقت الحالي يمثل استعمال القوة ضد الألبان في كوسوفو أهم مصدر لعدم الاستقرار وأهم تهديد للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي لا بد من توجيه الجهود للقضاء على هذا التهديد. وأن المحاولات الرامية إلى التغطية على هذا التهديد بالتقنيات المختلفة لما يسميه المعقبون "توزيع الذنوب على نحو متكافئ" - وهي تقنيات ظهرت على نحو كبير في المناقشات الدولية حول بعض المواقف الأخرى في الماضي القريب - سوف تؤدي إلى مزيد من الضرر والمعاناة وإلى تأجيل الحلول. إن أساليب "توزيع الذنوب على نحو متكافئ" لا تقول شيئا عن الحقائق الفعلية للحالة، وتقول الكثير عن عدم وجود اتفاق على صعيد المجتمع الدولي. والمطلوب هو تحديد واضح للحقائق وحكم مسؤول على آثارها.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى موضوع محدد يتطلب الاهتمام في هذه المرحلة، ألا وهو قضية الإرهاب وخطر إساءة الاستغلال السياسي لكلمة "إرهاب". هناك ضرورة واضحة لعدم الوقوع فريسة في فخ الذين يستعملون وصمة الإرهاب لأسباب تتعلق بأغراض سياسية، دون الاستناد إلى أساس واقعي.

ومن الواضح أن أعمال العنف، مثل أخذ الرهائن والاعتداءات على سلامة الطيران المدني والهجمات الإرهابية بالقنابل وغيرها من الهجمات ضد الأهداف المدنية تعرف، كما ينبغي، بأنها إرهاب. ومن الواضح أنه لا بد من إدانة الإرهاب ومكافحته.

لكن، من ناحية أخرى، هناك أشكال من الكفاح، وإن كانت غير مستصوبة لكنها ليست إرهابا ولا ينبغي أن تسمى إرهابا. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الحالة في كوسوفو حيث خصائص الصراع المسلح، لسوء الحظ، قد أخذت بالفعل أبعادا خطيرة.

اسمحوا لي الآن أن أتقدم ببعض الملاحظات على نص مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن للبت فيه اليوم.

ما فتئت الحالة في كوسوفو تثير قلقا دوليا له ما يبرره منذ وقت طويل. ومن ثم لا يمكن أن توصف بعد الآن بأنها مسألة داخلية. لقد تم الإبلاغ لسنوات عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، واستعمال القوة في الأسابيع الأخيرة أدى إلى موجة من التعبير عن القلق من الدول المجاورة والمجتمع الدولي عموما.

وسلوفينيا تشاطر القلق الذي عبر عنه في اجتماعي فريق الاتصال في لندن في ٩ آذار/مارس ١٩٩٨ وفي بون في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨. وفضلا عن ذلك، نوافق عموما على القرارات التي اتخذت في هذين الاجتماعين، بما في ذلك القرارات الخاصة باتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن. ومثل هذا الإجراء لازم لأن الحالة في كوسوفو قد تحولت بالفعل إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. وهذا هو سبب لاتخاذ إجراء استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق، على النحو المتوخى في مشروع القرار.

وسلوفينيا تؤيد مشروع القرار بصيغته التي اقترحها مقدموه وستصوت مؤيدة له. ويتضمن مشروع القرار عناصر هامة، بما في ذلك منع تدفق الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويمثل القرار إضافة إلى جهود الضغط الدولي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لكي تبدأ فورا وبغير شروط مفاوضات جادة حول المركز النهائي لكوسوفو. ومشروع القرار لا بد أن يدلل على تصميم المجتمع الدولي على أن الوقت قد حان للعمل على منع وقوع مأساة إنسانية على نطاق واسع واندلاع الحرب.

ومشروع القرار يدين العنف في كوسوفو مؤخرا والذي أدى إلى العديد من الوفيات بين المدنيين الأبرياء.

ومشروع القرار يطلب إلى الطرفين - أي سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقيادة الجماعة الألبانية في كوسوفو - أن يدخلا دون شروط مسبقة في حوار هادف بشأن مركز معزز لكوسوفو يتضمن قدرا أكبر بكثير من الحكم الذاتي والإدارة الذاتية الهادفة.

ومشروع القرار يفرض حظرا على بيع وتوريد الأسلحة والمواد المتصلة بها من جميع الأنواع لجمهورية يوغوسلافيا السابقة، بما فيها كوسوفو. ويضع شروطا واضحة لرفع الحظر وإجراءات إضافية في حالة عدم إحراز تقدم بناء نحو حل سلمي.

ويشير القرار أيضا إلى أن إحراز تقدم ملوس في حل الأزمة في كوسوفو يمكن أن يحسن من فرص مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المؤسسات الدولية. ومن نافلة القول إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يمكن أن تشارك في عمل هذه المؤسسات إلا وفقا للقواعد والقرارات التي تتخذها هذه المؤسسات، بما في ذلك ما ينطبق منها على الأعضاء الجدد. وينبغي أن نتذكر أن عدم اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المؤسسات الدولية حاليا يرجع إلى حد كبير إلى عدم استعدادها التقدم بطلب للعضوية.

إن حل أزمة كوسوفو لا يمكن بلوغه إلا على أيدي الطرفين ذاتهما - لكن ليس من جانبهما وحدهما. إن العداوات فيما بينهما والتوتر في المنطقة كلها عميقان جدا فعلا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الطرفين وذلك بممارسة الضغط وبذل جهود الوساطة خلال المفاوضات الوشيكة. ويؤيد مجلس الأمن في مشروع القرار أيضا الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثل الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة.

إن نجاح مشروع القرار المعروض للبت فيه اليوم ينبغي تقييمه في ضوء مدى نجاحه، إلى جانب التدابير والإجراءات الأخرى لسائر المؤسسات الدولية والإقليمية، في أن يؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي في المفاوضات حول المركز النهائي لكوسوفو، وردع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن استعمال القوة في كوسوفو وتشجيعها، بدلا من ذلك، على اتباع الأساليب السلمية لحل المشاكل وإعطاء الألبان الثقة، التي تمس إليها الحاجة، في جهود المجتمع الدولي.

ومشروع القرار الحالي يمكن أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون على استعداد في القريب العاجل لتقييم الآثار الفعلية لمشروع القرار وللتدابير المحددة التي يتوخاها. ومن المعروف من التجارب الأخيرة أن الرسالة السياسية لحظر الأسلحة قد لا تفهم على النحو السليم، وأن تطبيق الحظر قد لا يفي إلا بالقليل مما ينبغي عمله. وبالتالي يتعين على مجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد النظر سعيا لحسم الحالة والمحافظة على السلم والأمن في المنطقة.

السيد بوعلاي (البحرين): يود وفد بلادي بادئ ذي بدء أن يعبر عن تقديره للجهود التي بذلها معدو مشروع

القـــرار حـــول كوسوفو. وكان يسعدنا أكثر لو تم أخذ شواغلنا التي أثرناها في المشاورات بعين الاعتبار. وعلى الرغم مـــن ذلك وتمشيا مع روح التعاون، لم يرغب وفد بلادي في أن يعطل أعمال المجلس ولا أن يخرج عن إجماعه مع أننا نعتبر أن تلك الشواغل مشروعة.

شهد إقليم كوسوفو مؤخرا أعمال عنف دموي ضد الجماعة الألبانية التي تشكل أكثر من ٩٠ في المائة من سكان الإقليم. وراح ضحية ذلك العنف الكثير من الأبرياء بينهم الأطفال والنساء، ونحن نشعر ببالغ الحزن والأسف على أولئك الضحايا ونستنكر هذه الوحشية في التعاطي مع هذه المشكلة، وندين ممارسات السلطات الصربية ضد السكان المدنيين العـــزل في إقليم كوسوفو والإجراءات التعسفية والممارسات التمييزية التي تمارسها، وكذلك الزج بهم في غياهب السجون.

لقد بذلت جهود دولية وإقليمية كبيرة من أجل حث الحكومة الصربية على التزام ضبط النفس والبدء بحوار سياسي جاد مع ألبان كوسوفـــو ودون أي قيد أو شرط. وفـــي هـــذا الصـــدد بذلـــت مجموعـــة الاتصـــال حول يوغوسلافيا السابقة جهودا مضنية لتسوية الأزمة. وزار بعض وزراء خارجية المجموعة بلغراد لاقنـــاع الحكومـــة هنـــاك بتسويـــة سلمية للأزمة إلا أن حكومة بلغراد أبت إلا أن تستمر في تعنتها وصلفها. وحتى لا تتكرر مأساة كمأساة البوسنة والهرسك تحرك مجلس الأمن بالسرعة اللازمة وعقدت عدة جلسات من المشاورات والاتصالات أفضت في النهاية إلى هذا القرار الذي نأمل أن يكون رسالة واضحة من المجتمع الدولي للسلطات الحاكمة في يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تسوية هذه المشكلة أعربت منظمة المؤتمـــر الإسلامـــي فـــي اجتمـــاع وزراء خارجيتها في الدورة الخامسة والعشرين التي عقدت في الدوحة في الفترة ما بين ١٥ و ١٧ آذار/ مارس الجاري، عـــن قلقهـــا مـــن الانتهاكات الخطيرة لجميع الحقوق الإنسانية والسياسية لمواطني إقليم كوسوفو وأكدت المنظمة رفضها القاطع للاستخدام العشوائي للقوات المسلحة ضد المدنيين فـــي كوسوفو وطالبت بالوقف الفوري لمثل هذه الأعمال والانسحاب الفوري من المناطق المدنية. وطالبت المنظمة أيضا في قرارها رقم ٢٥ أمين عام المنظمة بإجراء مشاورات مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بغية معالجة الأزمة في كوسوفو. ودعت إلى إقامة مؤسسات حقيقية في كوسوفو كأفضل وسيلة لحماية حقوق الإنسان وجميع الحقوق السياسية والوطنية لسكان الإقليم والحيلولة دون تصاعد الصراع هناك وإعادة فتح جميع المؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية، وإجراء حوار تحت رعاية دولة مع سكان الإقليم.

المشروع الذي بين أيدينا اليوم هو رسالة أولية لحكومة بلغراد ونأمل أن تعيد هذه الحكومة النظر في كل خطواتهـــا وسياستهـــا السابقـــة تجاه كوسوفو وتبادر بالاستجابة إلى نداء المجتمع الدولي الذي يدعوها بصريح العبارة في الفقرة العاملة الثالثة من القرار المعروض علينا اليوم إلى أن توفر للجماعة الألبانيـــة عملية سياسية حقيقية نأمل أن تؤدي إلى تسوية تكون مرضية للطرفين.

إن دولة البحرين تؤيد هذا المشـــروع وستصوت لصالحه.

السيد سواريس (البرتغـــال) (ترجمة شفويـــة عـــن الإنكليزية): إن شعورنا بالقلق العميق إزاء الحالة في كوسوفو لا يمكن أن يكون مبالغا فيه. فليست مسألتا الحقـــوق السياسية والإنسانية في خطر فحسب، بل إن عـــدم الاستقرار في كوسوفو أيضا يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبعث برسالـــة واضحة يعرب فيها عن قلقه وأن يوحد الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق حل سلمي بشأن كوسوفو.

لذلـــك، نؤيد تأييدا كاملا الدور الذي تضطلع به مجموعة الاتصال في تحديد خطة عمل لإنهاء العنف في كوسوفو، ولتحقيـــق حـــل سياسي عن طريق إجراء حوار غير مشروط، مثلما جاء في بياني وزراء خارجية مجموعة الاتصال الصادرين في لندن بتاريخ ٩ آذار/ مارس، وفي بون بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس. وبناء عليه، نؤيد تأييدا قويا مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، الذي يفرض حظرا علـــى تزويـــد جمهوريـــة يوغوسلافيـــا الاتحادية بالأسلحة. وهدف مشروع القرار هذا واضح، ألا وهو إنهاء العنف الذي تمارسه قوات الأمن التابعـــة لجمهوريـــة يوغوسلافيا الاتحاديـــة والإرهابيـــون علـــى حد سواء، وتعزيز عملية جادة هدفها إجراء حوار غير مشـــروط مع قيادة الجماعة الألبانية في كوسوفو.

وينبغي لهذا الحوار غير المشروط أن يتوجه نحو إعطاء كوسوفو درجة أكبر من الحكم الذاتي، بما في ذلك

إدارة ذاتية جادة. وينبغي عدم الحكم مسبقا على نتيجة الحوار، وينبغي أن ترتكز على السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلا عن المبادئ المحددة في بيان هلسنكي الختامي الذي اعتمده مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وميثاق الأمم المتحدة.

ولنكن واضحين: إننا لا نؤيد الاستقلال ولا نؤيد الوضع الراهن. ونطلب إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجماعة الألبانية في كوسوفو أن تنبذا العنف وأن تجريا هذا الحوار وتتوصلا إلى إبرام اتفاق يكون مقبولا بصورة متبادلة. ونحن ندين تماما استعمال القوة من قبل أي من الطرفين.

وثمة خطوة هامة نحو عملية الحوار تمثلت في اتخاذ تدابير لتنفيذ اتفاق التعليم لعام ١٩٩٦. ونحن نحث على متابعة هذا الاتفاق بفعالية.

إن دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق حل مقبول بشأن كوسوفو على نفس القدر من الأهمية، ونحث جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التعاون الكامل مع الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد فيليب غونزاليس، وعلى السماح بعودة البعثة الطويلة الأجل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويحدونا الأمل في أن الحظر على الأسلحة الذي يقيمه المجلس اليوم لن يبقى طويلا. ومن مصلحة جميع المعنيين أن تتخذ تدابير عاجلة لإجراء الحوار السلمي الذي أشرت إليه.

ونحن على يقين بأنه سيتم اغتنام هذه الفرصة.

وفي الختام، أود أيضا أن أقول إن موقف البرتغال، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، من المسألة المعروضة على المجلس اليوم يظهر تماما في البيان الذي سيدلي به ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): منذ البداية، يرى الاتحاد الروسي أن الأحداث التي وقعت في كوسوفو مؤخرا هي شأن داخلي يخص جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونعتقد اعتقادا قويا أن المبدأ الأساسي لتسوية الحالة في كوسوفو هو أن تظل منطقة الحكم الذاتي تلك ضمن صربيا على أساس الامتثال الصارم لمبدأ السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وللجمهوريتين اللتين تتألف منهما.

ولا يمكن التوصل إلى تسوية فعالة لمشكلة كوسوفو إلا في هذا الإطار القانوني من خلال الحوار السياسي السلمي ودون شروط مسبقة أو اتباع نهج انفرادية. وكان الهدف من قرارات فريق الاتصال الدولي التي اعتمدها في لندن وبون هو بالتحديد دعم هذه العملية السياسية.

ونحن إذ ندين استخدام القوة المفرطة من جانب قوات الشرطة الصربية، ندين أيضا بقوة أي عمل إرهابي من جانب ألبانيي كوسوفو، بما في ذلك ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو، ومظاهر التطرف الأخرى التي تشيع القلاقل على نحو خطير وتعقد البحث عن تسوية سياسية للحالة تكون فعالة ومقبولة للطرفين. وهذا النهج يستند إلى مبدأ أساسي من مبادئ السياسة الخارجية للاتحاد الروسي: وهو أن الإرهاب مرفوض على نحو قاطع وفي أي شكل أو مظهر، ويستدعي الإدانة القاطعة من جانب المجتمع الدولي. ومن الواضح أن أي دعم أجنبي للإرهاب ينبغي القضاء عليه في مهده، وهذا يتطلب جهدا دوليا منسقا.

ومن سوء الطالع أن للأحداث في كوسوفو أثرا سلبيا على الصعيد الإقليمي. وفي ذات الوقت ان الحالة في كوسوفو بالرغم من درجة تعقيدها لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين، ناهيك عن الدوليين. وهذا الفهم على وجه التحديد متجسد في مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

لقد كان من الصعب للغاية على روسيا أن توافق على تدبير مثل فرض الحظر العسكري. ولم نوافق على هذه الخطوة إلا على أساس الفهم - الذي تضمنه الآن مشروع القرار - ومؤداه أن المسألة لا تتعلق بمعاقبة أي أحد، ولا سيما بلغراد، ولكنها تتعلق بتدابير محددة تهدف إلى منع زيادة التوتر، وتقيم عوائق في وجه الإرهاب الخارجي، وتعزز العملية السياسية بغية التوصل إلى تسوية عاجلة ودائمة. واحتمالات هذه التسوية تتوقف على توفر الإرادة السياسية والرغبة في اتباع نهج بناء من جانب الطرفين - القيادة الصربية وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيي كوسوفو.

ومن أهم شروط جدوى الحظر وجود نظام فعال لرصد تنفيذه، وخاصة على الحدود مع ألبانيا ومقدونيا. ويجب كبح الاتجار غير المشروع في الأسلحة على نحو يمكن الاعتماد عليه، وإلا فإن مجرد إصدار الإعلانات بشأن هذا الموضوع لا يكفي. ومن هذا المنظور بالتحديد يجب أن ننظر في ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وقد يكون من المفيد في هذا السياق بالنسبة للأمين العام، عند إعداد التقارير المتوخاة في مشروع القرار أن يقوم بإجراء تحقيقات بشأن التزويد بالأسلحة، والتدريب، والدعم المالي وغيره لإرهابيي كوسوفو من أراضي الدول المجاورة وغيرها.

وموقف روسيا كان ولا يزال هو أن فرض مجلس الأمن لحظر عسكري، شأنه شأن أي جزاءات عسكرية، لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود استراتيجية واضحة للخروج منه. وفي المستقبل سنظل ندعو إلى تحديد الجزاءات بجدول زمني واضح، يقرر المجلس بعد انقضائه ما إذا أكانت الجزاءات ستمدد أم لا.

ومن سوء الطالع أن نهجنا لم يحظ في الوقت الراهن بتأييد كاف في مجلس الأمن. ومع ذلك فإن مشروع القرار استطاع تحديد معايير صارمة، إذا ما امتثلت لها بلغراد سيقرر مجلس الأمن رفع الحظر عنها. ونلاحظ ان حكومتي يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا قد اتخذتا بالفعل خطوات هامة في هذا الاتجاه. فقد أعلنتا سحب وحدات الشرطة؛ وتمكنت لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات الإنسانية من الوصول إلى كوسوفو؛ وأعلن الرئيس الصربي السيد ميلوتينوفيتش بصورة رسمية عن استعداده للدخول في حوار سياسي مع الألبان في كوسوفو دون شروط مسبقة. ونحن نشجع بلغراد على تكثيف هذه الجهود الإيجابية.

وإن إحراز تقدم ملموس في حل القضايا المتعلقة بالحالة في كوسوفو، كما يؤكد مشروع القرار، سوف يحسن المركز الدولي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واحتمالات تطبيع مشاركتها الكاملة في المؤسسات الدولية. وروسيا تأمل أن يحدث ذلك بأسرع ما يمكن.

من المهم أيضا أن يربط القرار بوضوح القيود التي يفرضها بالاتفاقات القائمة في المنطقة بشأن مستويات التسلح، ومن جملة أمور، اتفاق فلورنسا المتعلق بتحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي.

والمهمة الرئيسية للمجتمع الدولي في نظرنا هي التعزيز الكامل للتقدم المحرز في الحالة في كوسوفو وحولها وترسيخه. ولا ينبغي أن يتم ذلك بزيادة تدابير الجزاءات التي يمكن أن تؤدي إلى آثار عكسية بالنسبة لمنطقة البلقان بأسرها ودول أخرى كثيرة غيرها. وينبغي أن توجه جهود جميع البلدان المعنية والمنظمات الدولية نحو تشجيع وتدعيم العملية السياسية وتعزيز الحوار لأقصى مدى ممكن، والحيلولة دون حدوث أي تدهور إضافي في الحالة. وستظل روسيا تعمل في هذا الاتجاه على وجه التحديد.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الوفد الصيني يشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة في إقليم كوسوفو من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكوسوفو جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومسألة كوسوفو في أساسها مسألة داخلية تخص جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويجب أن تحل على نحو ملائم عن طريق المفاوضات بين الطرفين المعنيين على أساس مبدأ احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية.

وقد لاحظنا أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا اتخذت سلسلة من التدابير الإيجابية في هذا الصدد وأن الحالة على أرض الواقع بدأت تتجه نحو الاستقرار. ونحن لا نعتقد أن الحالة في كوسوفو تشكل خطرا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن القضايا العرقية معقدة وحساسة للغاية، ولا سيما في البلقان. فمن ناحية تجب حماية الحقوق المشروعة لكل المجموعات العرقية وحماية مصالحها. ومن الناحية الأخرى ينبغي أن تمنع الأنشطة الانفصالية لمختلف العناصر المتطرفة.

وهناك بلدان كثيرة في المنطقة متعددة الأعراق. وإذا كان على المجلس أن يتدخل في نزاع ما دون طلب من البلد المعني، فربما يخلق ذلك سابقة سيئة وتترتب عليه آثار سلبية واسعة. وبالتالي يجب على المجلس أن يتحلى بالحذر عند معالجة هذه المسائل.

والمسألة ذات الأولوية في حل مشكلة كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا السابقة هي أن يبدأ الطرفان في إجراء محادثات سياسية بأسرع ما يمكن. ولكن مشروع

القرار الذي أمامنا لن يساعد في حمل الطرفين على المفاوضات. وفضلا عن ذلك، من غير المناسب أن تطرح على المجلس الخلافات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أو مسائل حقوق الإنسان في كوسوفو، ولا من المناسب أن يتم الربط بين عودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى المجتمع الدولي وبين مشكلة كوسوفو.

لقد أعلن الوفد الصيني عن موقفه المبدئي مرارا في مشاورات المجلس. وبما أن محتويات مشروع القرار لا تتوافق مع موقفنا المبدئي، فليس أمامنا من خيار إلا أن نمتنع عن التصويت. ويطلب الوفد الصيني تسجيل هذا الموقف في المحضر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/284.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نتيجة التصويت هي كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون بالإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد رتشموند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المملكة المتحدة تضم صوتها إلى من أعربوا حول هذه الطاولة عن القلق البالغ بشأن العنف وإراقة الدماء اللذين شهدتهما مرة أخرى، في الأسابيع الأخيرة، هذه المنطقة المضطربة من العالم. والقرار الذي اتخذه المجلس اليوم هو عنصر من عناصر جهد دولي متضافر يرمي إلى منع تكرار حلقة العنف في كوسوفو والتي شهدناها من قبل في أماكن أخرى من المنطقة.

وفي ٩ آذار/ مارس استضافت المملكة المتحدة اجتماعا لوزراء خارجية فريق الاتصال في لندن. واعتمد الفريق خطة عمل تستهدف منع نشوب أية أعمال عنف جديدة وتمهيد الطريق لإجراء حوار سياسي جاد بين السلطات في بلغراد وممثلي الجماعة الألبانية في كوسوفو.

وخلص فريق الاتصال، في اجتماعه للمرة الثانية في بون في ٢٥ آذار/ مارس، إلى أنه، وبالرغم من بعض التقدم المحرز خلال الفترة بين الاجتماعين، وهو ما شمل الاتفاق الذي جاء متأخرا على تنفيذ اتفاق التعليم لعام ١٩٩٦، فإن الخطوات التي اتخذتها سلطات بلغراد من أجل الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في لندن لم تكن كافية.

إن مجلس الأمن، باتخاذه هذا القرار، فإنه يرسل رسالة لا لبس فيها، وهي أنه بالتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق فإن المجلس يعتبر أن الحالة في كوسوفو تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في منطقة البلقان. وهو يقول لبلغراد أن المجتمع الدولي لن يسمح للقمع في كوسوفو بأن يستمر؛ ويقول للطرف الكوسوفي أن الإرهاب - بغض النظر عن شكله وأيا كان هدفه - هو أمر غير مقبول.

إن سجل موقف المملكة المتحدة ضد الإرهاب يدل على أن موقفها موقف صارم. بيد أن الإرهاب لا يمكن أن يستخدم ذريعة للجوء إلى القوة ضد السكان المدنيين. ولا يمكن لبلغراد أن تبرر الأعمال القمعية المرتكبة خلال الأسابيع الأخيرة بأنها شأن داخلي بحت. فانتهاكات حقوق الإنسان هي أمر يهمنا جميعا. وتقع علينا مسؤولية خاصة عن خفض حدة التوتر في المنطقة قبل أن تتسبب في زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة.

إن المملكة المتحدة لا تؤيد الانفصالية أو الاستقلال في كوسوفو. ومع ذلك فنحن نتوقع من بلغراد أن تمنح كوسوفو مركزا معززا يشمل الإدارة الذاتية. إن دفع السلطات في بلغراد والجماعة الألبانية في كوسوفو إلى الشروع في حوار بناء بدون شروط مسبقة بشأن الخلافات بينهما يمثل الفرصة الوحيدة للتوصل إلى

تسوية سلمية. ولا تؤدي الأعمال الإرهابية للشرطة التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة إلا إلى زعزعة موقف المعتدلين من الطرفين وإلى زيادة التأييد للإرهابيين.

إن المملكة المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي يمكننا فيه الترحيب بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أسرة الدول الديمقراطية في أوروبا. إلا أننا لا يمكن أن نفعل ذلك مع عدم إيفاء بلغراد بالمعايير التي وضعتها بقية أوروبا لنفسها. وثمة خيار أمام الرئيس ميلوسوفتش، فعليه أن يقرر إذا كان يرغب في جعل مستقبل دولته وشعبها رهنا بالمزيد من العزلة والضغط الدولي المتصاعد، أو أنه يريد أن يرى حدوث تقدم في علاقات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع الاتحاد الأوروبي وبقية المجتمع الدولي من النوع الذي أخذ جيرانه يحققونه بالفعل.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن يتخذ اليوم موقفا واضحا تأييدا للسلم والأمن في منطقة البلقان. والولايات المتحدة تؤيد بقوة هذا القرار الذي يفرض حظرا على الأسلحة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن مجلس الأمن، باتخاذه هذا القرار، يبعث برسالة واضحة لا غموض فيها مفادها أن المجتمع الدولي لن يسمح بالعنف و"التطهير العرقي" في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وعلينا تجنب الوقوع في أخطاء الماضي، حين انتظر المجتمع الدولي فترة أطول مما ينبغي قبل اتخاذ إجراء حاسم. إننا ندرك إدراكا كاملا أن أمن المنطقة يؤثر مباشرة على المصالح الدولية الأوسع وأن تدهور الحالة في كوسوفو يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وعلى امتداد الأعوام القليلة الماضية، بذل هذا المجلس والمجتمع الدولي جهدا كبيرا لتعزيز المصالحة العرقية في البوسنة وكرواتيا. والآن لا ينبغي للولايات المتحدة وشركاؤنا في مجهود السلام يشهدون أعواما من بناء السلم في منطقة البلقان يدمرها العنف القمعي أو النشاط الإرهابي في كوسوفو.

إن وزراء خارجية فريق الاتصال، الذين اجتمعوا في لندن في ٩ آذار/ مارس وفي بون في ٢٥ آذار/ مارس، اتفقوا على أن الحالة في كوسوفو ليست مجرد شأنا داخليا، ولكنها ذات أثر مباشر على استقرار البلدان المجاورة وأنها تهدد السلم في منطقة البلقان. وكما قالت وزيرة الخارجية أولبرايت في بون، فإن المجتمع الدولي لم يواجه في يوغوسلافيا السابقة مشكلة على القدر نفسه من الخطورة مثل الحالة في كوسوفو منذ أن بدأت الحرب الأخيرة في المنطقة.

ويعلم الرئيس ميلوسوفتش ما يجب عليه أن يفعله حتى يرفع عنه حظر الأسلحة والعقوبات الأخرى ولتجنب المزيد من التدابير. وعلى الرئيس ميلوسوفتش أن يقوم، بالشروع في حوار غير مشروط مع قيادة الجماعة الألبانية في كوسوفو بوصف تلك خطوة ضرورية وأساسية. وتضم الولايات المتحدة صوتها إلى المجلس في الإعراب عن التأييد لإعطاء كوسوفو مركزا معززا، بما في ذلك منحها قدرا أكبر من الاستقلالية وإدارة ذاتية يعتد بها. وتؤمن الولايات المتحدة بأن هذا هو السبيل الوحيد لإحلال سلم طويل الأجل وحل مرض للصراع في المنطقة.

إن الولايات المتحدة ترحب بشدة بالالتزام الواضح الذي أبداه السيد روغوفا وسواه من كبار ممثلي القيادة الألبانية في كوسوفو بعدم اللجوء إلى العنف وبإيجاد حل سلمي للأزمة في كوسوفو. إننا لن نقر النشاط الإرهابي ولا التأييد الخارجي له. ولا بد للجماعة الألبانية في كوسوفو أن تسعى إلى تحقيق أهدافها عن طريق الوسائل السلمية.

إن هذا القرار يؤكد أيضا أهمية دور مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية في جمع القرائن عن العنف في كوسوفو الذي قد يدخل في نطاق ولايته. ونذكّر سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتزامها بالتعاون الكامل في هذا الجهد، فضلا عن التزاماتها بموجب اتفاق سلام البوسنة بالتعاون الكامل مع المحكمة الدولية.

ومن الأهمية بمكان أن تتخذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إجراءات عاجلة لوقف ما يقوم به أفراد شرطتها وقوات أمنها شبه العسكرية من العنف والأعمال الاستفزازية الأخرى. وعلى الرغم من تأكيدات السلطات بعدم وجود قوات الشرطة الخاصة تلك في كوسوفو، إلا أنها موجودة بأعداد كبيرة فيها. ولا بد من سحب تلك القوات فورا، تماشيا مع بيان لندن لفريق الاتصال. فقد تعرض المدنيون وأعضاء المجتمع الدولي، بمن فيهم العاملون الدوليون في المجال الإنساني، إلى المضايقة،

والتهديد، والاعتقال، بل وإلى الضرب من قبل أفراد قوات الشرطة هؤلاء.

ونحن نعتقد أن ضغطا دوليا مستمرا هو وحده الذي يمكن أن يضمن إحراز تقدم مستمر نحو التوصل إلى حل تفاوضي سلمي في كوسوفو. وهذا القرار يؤكد أن المجتمع الدولي سوف يعتبر الرئيس ميلوسوفيتش مسؤولا بشكل نهائي عن الوفاء التام بالنقاط الأساسية الواردة في بيانات فريق لندن للاتصال. وإلا، وكما اعترف فريق بون للاتصال، سيكون من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغامبيا.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا في كوسوفو وصربيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أثارت قلقا كبيرا في أنحاء العالم، وهذه الأحداث دفعت مجلس الأمن قبل بضعة أسابيع إلى أن يطلب إلى رئيسه الإدلاء ببيان إلى الصحافة معربا عن القلق العميق إزاء الحالة في كوسوفو وداعيا الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والدخول في حوار سياسي جدي. ولم تشهد الحالة في كوسوفو أي تقدم ملموس بعد الإدلاء بذلك البيان.

ومع أنه تم تحقيق تقدم في تنفيذ الإجراءات التي حددها فريق الاتصال في بيانه المؤرخ ٩ آذار/مارس، فإن وفد بلدي يعتقد أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، إذ أن الحالة ما زالت خطيرة.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالتوقيع في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٨ على اتفاق التعليم لعام ١٩٩٦ ويؤيده. ومن الضروري تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذا تاما ووفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

ويود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليتوجه بالشكر إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإلى فريق الاتصال على جهودهما الدؤوبة للتوصل إلى حل للمشكلة في كوسوفو، ولذا فإننا نحثهما على مواصلة عملهما الخيّر.

ويوفر فريق الاتصال فرصة دبلوماسية وسياسية لحل المشاكل في كوسوفو. وينبغي أن يتيح الطرفان الفرصة للدبلوماسية وأن يستفيدا من الفرصة التي أتاحتها لهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي اعتقاد وفد بلدي أن الحالة هناك لا يمكن تسويتها دون الدخول في حوار هادف بين الطرفين لحل خلافاتهما. فاللجوء إلى استخدام القوة، وأعمال العنف والإرهاب غير المستفزة لا توفر حلا لمشاكلهما. فالمشاكل السياسية ينبغي أن تحل سياسيا. واستخدام القوة، في غالب الأحيان، يزيد من تفاقم المشكلة ويؤدي إلى امتثال يستند إلى أساس هش. ولهذا فإن وفد بلدي يدعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتوصل إلى تدابير لإيجاد حل سياسي لهذه المشكلة.

ويشير وفد بلدي مع التقدير إلى الالتزام المعلن لكبار ممثلي الطائفة الألبانية في كوسوفو باللاعنف. ويأمل وفد بلدي في أن يصدق نفس القول عن الحكومة الصربية.

ومع ذلك، فإن توافر الأسلحة والمعدات العسكرية للأطراف في نزاع معين يدفع عادة بالأطراف إلى مواجهة مسلحة. ولقد أشير باستنكار إلى أن هذه هي الحال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولهذا يود وفد بلدي أن يؤيد التدابير الواردة في القرار. وفي رأينا أن انعدام إمكانية حصول الطرفين على المعدات العسكرية من شأنه أن يضعف قدرتهما على القتال، وبالتالي وقوع حوادث العنف. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بإنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ التدابير الواردة في القرار ويحث جميع الدول على احترامها.

ولئن كان المجلس يعتبر أن فرض حظر على الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو، يعد خطوة ضرورية لوقف استمرار تدهور الحالة في كوسوفو، فإن هذه الخطوة وحدها غير كافية لتغيير الحالة. فالطرفان في النزاع ينبغي أن يلتزما التزاما صادقا بالعمل على التوصل إلى حل دبلوماسي. ويدرك وفد بلدي بأن احتمالات تحقيق ذلك يمكن أن تكون متعذرة ما لم يتم إرساء عملية سياسية حقيقية تكون مقبولة للطرفين.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يحث الطرفين مرة أخرى على إيجاد حل سياسي توفيقي وكذلك احترام أحكام القرار الذي اتخذناه اليوم. وبهذه الطريقة، فإن ما قد يبدو أنه مشكلة لا يمكن التغلب عليها، سيتحول في الواقع إلى عكس ذلك.

والآن أستأنف مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السيد ريتشموند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. فبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي وهي - بولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وهنغاريا - بالإضافة إلى النرويج، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

يساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق إزاء التهديد الذي تشكله الحالة في كوسوفو للسلم والأمن الإقليميين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه رسالة واضحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإلى السلطات الصربية بأن لجوء وحدات الشرطة العسكرية إلى استخدام العنف المفرط، الذي انطوى على حالات وفاة وإصابات في صفوف السكان المدنيين، أمر غير مقبول. وعلى حد سواء، فإننا ندين بغير تحفظ جميع الأعمال الإرهابية وندعو أولئك الذين يقدمون الدعم المالي، والأسلحة والتدريب أن يكفوا عن القيام بذلك. وأننا نحث الطرفين على الدخول فورا في حوار صادق ودون شروط، بمشاركة ممثل خارجي.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به وزراء خارجية فريق الاتصال في بون في ٢٥ آذار/ مارس. وهو يوافق على تقييمهم بأنه في حين تحققت بعض التطورات الإيجابية - ولا سيما الصفقة المتعلقة بتنفيذ اتفاق التعليم، وهي خطوة إلى الأمام تلقى ترحيبا خاصا - فإن التقدم المحرز لم يكن كافيا لتلبية المتطلبات التي حددها اجتماع وزراء الخارجية في فريق الاتصال في لندن في ٩ آذار/ مارس.

لقد رشح الاتحاد الأوروبي السيد فيليب غونزاليس ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز فعالية مساهمة الاتحاد الأوروبي في حل المشاكل في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو، ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة البعثة التي يترأسها السيد غونزاليس بوصفه ممثلا شخصيا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يجب المحافظة على الضغط لكي تأتي سلطات بلغراد إلى مائدة التفاوض. وهذا يعني أن تنفذ فورا التدابير المتفق عليها في اجتماع فريق الاتصال في لندن.

وإزاء هذه الخلفية يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة القرار الذي اتخذه المجلس لتوه. ويطبق الاتحاد فعلا حظرا شاملا على الأسلحة على بلدان يوغوسلافيا السابقة. ونود أن نرى جميع الدول الأعضاء الأخرى تتخذ موقفا متشددا مماثلا. فهذا القرار تعبير عن رفض المجتمع الدولي لسياسة العنف، سواء اضطلعت بها الشرطة العسكرية أو الإرهابيون.

ومن الأساسي أيضا أن تكون استجابة المجتمع الدولي موحدة ومتسقة. ونحن نعرف، مما ابتلينا به، من الأيام الأولى للحرب البوسنية، بأن الانقسامات الدولية تقوض جهودنا. والقرار الذي اتخذناه اليوم يبعث بإشارة قوية إلى السلطات في بلغراد بأن المجتمع الدولي متحد في رغبته بأن يرى إحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بكوسوفو ويراقب عن كثب الأحداث هناك. ولقد سبق للدول المجاورة أن أعربت عن قلقها من أن ازدياد الاضطراب في كوسوفو قد يعمل على نشر عدم الاستقرار فيما وراء حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن ندين لهم باتخاذ موقف حازم.

ويحبذ الاتحاد الأوروبي منح درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي لكوسوفو في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي أن يتضمن هذا قسطا هاما من الإدارة الذاتية للسكان المحليين. غير أن بيت القصيد يتمثل في حمل الجانبين على الدخول في محادثات، وسنؤيد أي تسوية بشأن مركز كوسوفو يتم التوصل إليها باتفاق متبادل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للقرار المتخذ في وقت سابق خلال الجلسة، أدعو الآن السيد يوفانوفيتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيان.

السيد يوفانوفتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أزيل أي احتمال لأخطاء مفاهيمية: فكوسوفو وميتويا مقاطعة صربية ظلت دائما، وإلى اليوم، جزء لا يتجزأ من جمهورية صربيا. ولم تكن هذه المقاطعة في أي يوم من الأيام جزء من أي دولة أخرى. وهي مهد الدولة الصربية التي هي واحدة من أقدم الدول الأوروبية، وهي مهد الثقافة والحضارة الصربية.

وإلى جانب الصرب وأهل الجبل الأسود، وإلى جانب أفراد الأقلية الوطنية الألبانية ظل أفراد الأقليات الوطنية والمجتمعات الإثنية الأخرى - كالمسلمين الذين يزيد عددهم عن ٠٠٠ ١٥٠ نسمة، والرومانيين وعددهم ٠٠٠ ١٥٠ نسمة؛ والأتراك والكروات وغيرهم - يعيشون قرونا في كوسوفو وميتويا.

وبموجب الدستور والقوانين يتمتعون جميعا بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان نفسها فلهم لغتهم وثقافتهم وإعلامهم ودياناتهم؛ ولهم الحق في الانتخاب وفي الترشيح للانتخابات؛ والمشاركة في عمليات سياسية حقيقية، ابتداء من الحكم الذاتي وحتى البرلمان الجمهوري والاتحادي. وتقوم هذه الحقوق جميعها على أساس أعلى المعايير الأوروبية، بما في ذلك معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا.

ويمنح أفراد الأقلية الوطنية الألبانية نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الآخرون. ومع هذا، فبينما يمارس جميع المواطنين الآخرين حقوقهم يقاطع قسم كبير من الأقلية الوطنية الألبانية بعضا من تلك الحقوق - تحت ضغوط من ممثليهم الانفصاليين وابتزازهم - ويمارسون حقوقا أخرى. وعلى سبيل المثال فهم يقاطعون الانتخابات البلدية والمحلية ويقاطعون التعداد الرسمي للسكان والمؤسسات السياسية، ومع ذلك فهم نشطون للغاية في ممارسة حق الملكية الخاصة والمعاشات التقاعدية والمزايا الاجتماعية والحق في العمل وفي جوازات السفر وحرية الحركة والشركات الخاصة. أما ممارسة الحق في الحصول على المعلومات، مثلا، فيشهد عليه أن أكثر من ٥٠ صحيفة يومية وأسبوعية ودورية خاصة تصدر باللغة الألبانية، ويصل توزيعها في مجمله إلى ٢,٥ مليون نسخة.

وأما المقاطعة الانتقائية لبعض الحقوق وممارسة غيرها فليست ناجمة عن إرادة حرة لأفراد الأقلية الوطنية الألبانية فمعظمهم مواطنون مسؤولون مخلصون ملتزمون بالقانون. وإنما هي ناشئة عن ضغوط وابتزاز من بعض زعماء الأحزاب السياسية في كوسوفو وميتويا الذين لهم برامج معلنة للانفصال عن صربيا. أما أعمال الإرهاب وقتل الألبانيين الموالين لصربيا، واغتيال الموظفين الحكوميين والاعتداء على المؤسسات العامة ووضع الكمائن لرجال الشرطة كما حدث في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٨ عندما قتل أربعة من ضباط الشرطة فالمقصود بها هو ترويع الألبانيين الاثنيين لتوحيد صفوفهم وزيادة التوتر واجتذاب اهتمام المجتمع الدولي و "تعزيز" مطالبتهم بالوساطة والتدويل. والهدف النهائي هو فصل هذه الأرض الصربية عن صربيا. وباختصار فإن صربيا لا تستطيع أن تسمح، ولن تسمح بحدوث ذلك تحت أي ظرف من الظروف.

وإنني أثق وأعتقد أنه قد أصبح واضحا أن المشاكل في كوسوفو وميتويا تكمن جذورها في الانفصالية التي لا يزال يناصرها علنا ممثلو بعض الأحزاب السياسية من الأقلية الوطنية الألبانية. وهذا هو أصل الإرهاب الذي ذهب حتى الآن بعشرات الأرواح. ومن حق كل دولة أن تحمي نفسها من هذا الشر، وأن تحمي سلامتها الإقليمية والسلام والنظام العام وسلامة مواطنيها. وهذا حق لا ينكره أحد في أي مكان من العالم ولا يمكن أن ينكر على صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

واجتماع مجلس الأمن اليوم واعتماد قرار منه أمر غير مقبول لدى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لأن المسائل التي تعتبر من الشؤون الداخلية لصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية معرضة للخطر. ونحن نعتبر أن هذه المسألة الداخلية لا يمكن أن تكون موضوع مناقشة في أي محفل دولي دون موافقة حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولم تصدر هذه الموافقة أبدا.

والذريعة لهذا الإجراء الذي لم يسبق له مثيل، من مجلس الأمن واضحة في عملين من أعمال شرطة مكافحة الإرهاب في كوسوفو وميتويا، المقاطعة الصربية ذات الحكم الذاتي. أولهما، جرى تنفيذه في ٢٨ شباط/فبراير في عملية دفاع عن النفس في أعقاب مقتل أربعة من

ضباط الشرطة في كمين؛ والثاني نفذ في ٥ آذار/مارس ضد معقل إرهابي.

وليس هناك، ولم يكن ثمة، أي نزاع مسلح في كوسوفو وميتوهيا ومن هنا فليس هناك أي خطر للانتشار، وليس هناك تهديد للسلام والأمن، ولا أساس للتذرع بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد وقعت حوادث كثيرة أكبر من هذه الحوادث بكثير في جميع أنحاء العالم، ليست من الشرطة فحسب بل ومن القوات العسكرية ضد الإرهابيين سقط فيها ضحايا بشكل متواتر. ومع ذلك لم يقل أحد أن مجلس الأمن أو أي محفل دولي آخر هو الذي يستنهض بأي شكل من الأشكال ليعلن مسؤولية الدول التي تدافع عن نفسها ضد الإرهاب وتحمي سلامتها الإقليمية وسيادتها. وليس من اللائق أن يفعل المجلس ذلك الآن. فإذا كان المجلس يسلم بحق بعض الدول في مكافحة الإرهاب وينكر هذا الحق على دول أخرى بطريقة أو بأخرى، أو إذا كان يهدد بإجراءات عقابية فإنه يكون بذلك قد أجاز رسميا ممارسة المعايير المزدوجة. ويكون لهذا التصرف عواقب مأساوية بالنسبة للكفاح ضد الإرهاب بصفة عامة، وهو يقوض الثقة في مجلس الأمن وفي منظومة الأمم المتحدة بأسرها ويسمح بأن يتحكم في العلاقات الدولية الحق في استخدام القوة بدلا من اتباع القانون والمبدأ.

إن المواقف التي اتخذها فريق الاتصال في لندن في ٩ آذار/مارس ١٩٩٨ وفي بون في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ ترقى إلى حد اتباع سياسة القوة وما تسمى بدبلوماسية الزوارق الحربية. وتحت ضغط من دول معينة يضع فريق الاتصال نفسه بسياسته فوق كل حكومة وكل مبدأ. وتملي تلك الدول حلولا لمسائل داخلية وتقرر من يستطيع ومن لا يستطيع أن يحمي نفسه من الإرهاب والانفصالية. بل إنها تقرر من الذي يجب أن يتعاون على تدمير سلامة أراضي دولته، فهناك تهديد بعقوبات وبتدخل عسكري، وهناك تعطيل للتنمية الاقتصادية العادية، وتتعرض أرواح الملايين من البشر للضرر - وكل هذا يتم باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفريق الاتصال، بسياسته، يضع نفسه فوق ميثاق الأمم المتحدة في محاولة منه لتحويل مجلس الأمن، على مرأى من العالم إلى هيئة لا تنفذ إلا قرارات تتخذ في مكان آخر، وبدافع يخالف أهداف ومقاصد الميثاق.

ومما يؤسف له ويبعث على القلق الشديد أننا نلاحظ أن ممثلي بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يشجعون بأنشطتهم الانفصالية التي ينادي بها زعماء الأقلية الوطنية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا. وهم يتسببون حاليا في أضرار بليغة لصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. غير أن هذه السياسة لن تعود بالنفع على بلدانهم ولا حتى على أوروبا أو العالم. بل على العكس من ذلك تأتي بنتائج عكسية وتمثل خطرا على النظام القانوني الدولي وعلى جميع بلدان وشعوب العالم ونحن على أعتاب الألفية الثالثة.

لقد جاء في بيانات فريق الاتصال وفي قرار مجلس الأمن أن الحالة في كوسوفو وميتوهيا تهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة. وهذا الموقف لا يستند إلى الوقائع ولا إلى القانون. بل إنه يهدف إلى تبرير التأييد للانفصالية وللتدخل السافر في الشؤون الداخلية لبلد ذي سيادة ودولة عضو في الأمم المتحدة. ويهدف الضغط التعسفي على صربيا وعلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى فرض حل هو تهديد مباشر للسلامة الإقليمية لصربيا ولجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن الإجراءات المحلية التي اتخذتها الشرطة لمناهضة الإرهاب لا يمكن أبدا أن توصف بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين. والحالة في كوسوفو وميتوهيا مستقرة ولا تهدد، بل لا يمكن أن تهدد، بأية طريقة كانت السلم والأمن في البلدان المجاورة أو في المنطقة. إذ ليست هناك صراعات مسلحة في كوسوفو وميتوهيا.

لذلك فإنه من الواضح جدا إنه ليس هناك أساس للجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو لاتخاذ أي تدبير باللجوء إلى أي مبدأ آخر أو وثيقة أخرى.

إن فريق الاتصال ليس مخولا بأن يوجد، بالبيانات التي يصدرها التزامات، قانونية أو فعلية، لمجلس الأمن أو بأن يضع جدولا لاجتماعات المجلس وقراراته، أو لتحديد محتوى تلك القرارات. إذ أن من شأن ذلك أن يسدد ضربة خطيرة لكرامة مجلس الأمن.

إن التهديد الحقيقي للسلم والأمن الإقليمي هو الدعم المكشوف أو الخفي الذي يقدمه، بتأثير من مجموعات الضغط الألبانية في بعض البلدان، دوائر معينة - هي أعضاء دائمة في مجلس الأمن - للانفصالية ولزعماء الأحزاب السياسية للأقلية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا.

وهـذا أمر مناف لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومناف لمصالح السلم والأمن في جنوب شرق أوروبا. فهو يسبب ضررا كبيرا للمصالح الدائمة لأعضاء الأقلية الوطنية الألبانية أنفسهم في صربيا ويوغوسلافيا وكذلك في بلدان أخرى من المنطقة.

ونود أن نعيد إلى الأذهان أن حكومة جمهورية صربيا قد وجهت عددا من النداءات العلنية والمباشرة إلى ممثلي الأحزاب السياسية للأقلية الوطنية الألبانية من أجل إجراء حوار غير مشروط ومباشر وحقيقي. وقد طلب ممثلو جميع الأقليات الأخرى التي تعيش في كوسوفو وميتوهيا منذ قرون - المسلمون، والأتراك، والغجر، والكروات، وغيرهم - أن يشتركوا في الحوار نظرا إلى أن مسائل تتعلق بحقوقهم قد أثيرت. وقد أدان أعضاء هذه الأقليات الإرهاب علنا، وأعلنوا أن رغبتهم الدائمة هي العيش في صربيا - وهي دولة لهم - وحل جميع المسائل المتعلقة بإعمال حقوقهم داخل صربيا وبالوسائل السياسية. كما أن عددا كبيرا من الألبانيين المتنفذين في كوسوفو وميتوهيا قد ابتعدوا عن الانفصاليين وأدانوا الإرهاب وأظهروا اهتماما بالسعي إلى حلول عن طريق الحوار في جميع المسائل المعلقة وكذلك لتهيئة ظروف معيشة أفضل في صربيا، جنبا إلى جنب مع جميع المواطنين الآخرين.

إن زعماء بعض الأحزاب السياسية من أعضاء الأقلية الوطنية الألبانية هم الوحيدون الذين لم يقبلوا دعوة حكومة الجمهورية الصربية إلى إجراء حوار غير مشروط. فهم يواصلون تجاهل نداءات المجتمع الدولي الداعية إلى إدانة الأرهاب علنا وإلى التخلي عن فكرة الاستقلال.

وبناء على ذلك نتساءل من هو المسؤول عن الانفصالية والإرهاب في كوسوفو وميتوهيا وعن المماطلة والتأخير في الحوار؟ أهي صربيا التي تضمن بموجب دستورها وقوانينها جميع الحقوق لأعضاء كل الأقليات بموجب أعلى المستويات الأوروبية، وهي حقوق يمارسها أعضاء ٢٦ من مجموع ٢٧ أقلية وطنية في أراضيها؟ أم هم زعماء الانفصال الذين يكرهون الآخرين، بالضغط والابتزاز وحتى باللجوء إلى الإرهاب، على مقاطعة هذه الحقوق؟

وبما أن جمهورية صربيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن المماطلة وتأجيل بدء حوار سياسي مباشر لا مبرر لهما وضاران ويعرقلان العملية السياسية الحقيقية في كوسوفو وميتوهيا، أصدر رئيس جمهورية صربيا، ميلان ميلوتينوفيتش، في ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٨، إعلانا عن العملية السياسية في كوسوفو وميتوهيا، يدعو فيه زعماء الأحزاب السياسية للأقلية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا إلى الدخول في حوار سياسي دون تأخير أو شروط. وقد أيد الإعلان رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سلوبودان موليسيفيتش، تأييدا تاما وعين ممثله الشخصي ليدير الحوار مع ممثلي الألبانيين وغيرهم من الأقليات الوطنية في كوسوفو وميتوهيا.

أما الحكومة الجديدة لجمهورية صربيا فقد أعادت بإعلانها الصادر في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ تأكيد هذه المبادرة من جديد وتأكيد انفتاحها إزاء إجراء حوار أصيل وغير مشروط وجددت دعوتها الموجهة إلى زعماء الأحزاب السياسية الألبانية للدخول في حوار إذ أن من الواضح أنه لا يوجد أي حل آخر متاح.

ويعتبر الاتفاق على تنفيذ اتفاق التعليم إنجازا إيجابيا هاما. وإلى جانب ذلك، قام أمس ممثل لحكومة جمهورية صربيا، رسميا بافتتاح معهد العلوم الألبانية في بريشتينا وأصبح المعهد متاحا للألبانيين ليستخدموه. والمعهد هو المؤسسة الوحيدة من نوعها المتاحة للأقلية الألبانية في جنوب شرق أوروبا ومؤسسة فريدة في أوروبا في سياق ممارسة أي أقلية وطنية كانت لحقوق الأقليات.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بتمسكها بموقفها المبدئي بأنه من الضروري إضفاء الطابع النظامي على عضوية يوغوسلافيا الكاملة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد أعربت عن استعدادها لأن تستقبل على أساس تعاقدي، بعثة تابعة للمنظمة أطول مدة. ونحن نرجو أن يصدق أملنا في موضوعية هذه البعثة لأننا نعتقد أن بإمكانها أن تساهم في نشر الحقيقة عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا. كما أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على استعداد بأن تستقبل ممثلا شخصيا للرئيس الفعلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وللجماعة الأوروبية من أجل إجراء محادثات مع ممثلي الحكومة بشأن مسائل التعاون وتطبيع العلاقات.

ونظرا إلى أن الإجراءات المحدودة في منطقة درينيكا قد انتهت وأن الحالة مستقرة، تم سحب الوحدة الخاصة لمناهضة الإرهاب، هي ومعداتها، إلى قاعدتها الدائمة خارج المنطقة. وقد تأكد ذلك أيضا في إعلان الحكومة الجديدة لجمهورية صربيا الصادر في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨.

وقد فتحت السلطات القضائية الرسمية تحقيقا يهدف إلى اثبات الحقائق المتعلقة بالادعاءات القائلة بأن الشرطة قد تجاوزت سلطاتها أثناء إجراءات مناهضة الإرهاب.

إن صربيا وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منفتحتان تماما إزاء التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية التي نعتبرها المنظمة الإنسانية الرئيسية. ويؤيد ذلك أيضا الرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية من وزير الخارجية الاتحادي زيغادين يوفانوفيتش. ويعمل ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى بحرية في كوسوفو وميتوهيا وهذا أمر أيده أيضا ممثل اللجنة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٨، وجهت حكومة جمهورية صربيا أيضا دعوة إلى كورنيليو سوماروغا، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، ليوفد فريقا خاصا من الخبراء الباثولوجيين مؤلفا من ممثلي بلدان مختلفة، إلى كوسوفو وميتوهيا ليثبتوا الحقائق المتصلة، بشكل خاص، بالإدعاءات القائلة بأن مدنيين قتلوا في إجراءات مكافحة الإرهاب المذكورة. كذلك وجهت دعوات منفصلة إلى عدد من البلدان لتوفد خبرائها المستقلين ليقوموا، إلى جانب الباثولوجيين اليوغوسلاف والسلطات القضائية اليوغوسلافية، بأداء تلك المهمة.

إن الممثلين الرسميين اليوغوسلاف أكدوا مجددا استعدادهم للتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ويضطلع مكتبه في بلغراد بأنشطته في إقليم يوغوسلافيا بأسره دون عائق.

لا يمكن المساواة بين الأعمال الإرهابية والأهداف الانفصالية من ناحية والكفاح المشروع ضد الإرهاب من ناحية أخرى: دفاعا عن دولة وعن سيادتها وعن سلامتها الإقليمية وعن سلامة مواطنيها.

لا يوجد لدى صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما تخفيه في كوسوفو وميتوهيا. فالدبلوماسيون الأجانب وغيرهم من الممثلين والمئات من الصحفيين والبرلمانيين الأجانب يزورون يوغوسلافيا وصربيا ويتجولون في كافة أنحائهما يوميا. وعلاوة على ذلك تعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية وسائر المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في كوسوفو وميتوهيا بلا عائق. هذه حقائق لا يمكن إنكارها.

إن كوسوفو وميتوهيا جزء لا يتجزأ من صربيا، وجميع المشكلات التي تنشأ في تلك المقاطعة الصربية أمر داخلي. وصربيا ملتزمة التزاما راسخا بالحوار غير المشروط مع أعضاء الأقلية الألبانية وبحل جميع المسائل بالوسائل السياسية وفقا للمعايير الأوروبية.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بصفتها أحد الموقعين على بيان هلسنكي الختامي وبصفتها بلدا أوروبيا، تقبل جميع معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا الخاصة بحقوق الأقليات الوطنية، وهي على أهبة الاستعداد للتعاون الكامل البناء. بيد أن مسائل التنظيم الدستوري وتنظيم الدولة والعلاقات بين مختلف مستويات الحكومة والعلاقة بين الحكومة والحكم الذاتي أمور تدخل في نطاق الولاية الداخلية للدول. هذه المسائل هي مسائل داخلية بالنسبة لأي دولة ذات سيادة، وبالتالي فهي مسائل داخلية بالنسبة لصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذه مسائل لا تحتمل أي تدخل أجنبي أو تدويل. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا الموقف يتفق اتفاقا تاما مع ميثاق الأمم المتحدة.

إن دعوة بعض البلدان إلى التماس حلول خارج صربيا - أو، حسبما تقول هذه البلدان، في إطار جمهوية يوغوسلافيا الاتحادية - تشكل انتهاكا للسلامة الأقليمية لصربيا، وهي دولة ما برحت موجودة لأكثر من ١٣ قرنا، منذ زمن أطول بكثير حتى من الأفكار الأولى عن يوغوسلافيا. ولا ينبغي للأمم المتحدة أن تسمح لنفسها بأن تكون حليفا لأولئك الذين يكرهون فكرة أن تكون صربيا موحدة بوصفها جمهورية بمواطنين متساوين. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل رفع لواء المبدأ النبيل القاضي بالمساواة بين البلدان جميعها، كبيرها وصغيرها. ولا ينبغي أن تضمر سياسات القوة والكيل بمكيالين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم التالي هو ممثل ألمانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد اتيل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن ارتياح وفدي وسروري الشخصي إذ يراكم تترأسون جلسات مجلس الأمن لهذا الشهر - وخصوصا جلسة اليوم التي تعد خطوة هامة في الجهود الرامية لتحقيق السلم في كوسوفو. واسمحوا لي أن اضيف أنني أسبغ الثناء أيضا على سلفكم، زميلنا ممثل غابون.

والآن أود أن اؤكد أن ألمانيا تؤيد وتقر بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.

في منطقة كوسوفو التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما برح التوتر يتعاظم على مدى عدد من السنوات. وقد ساعد على ذلك القمع الموجه للجماعة الألبانية في كوسوفو والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الشكوك المتزايدة داخل تلك الجماعة حول نجاح اتجاه المعارضة غير العنيفة الذي تتبعه قيادة الجماعة الألبانية في كوسوفو. وأن هجمات مقاتلي حرب العصابات على مراكز الشرطة والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن اليوغوسلافية، اللذين أسفرا عن موت ٨٠ شخصا على الأقل، كانا آخر خطوتين في هذا التصعيد. ويشعر بلدي بالقلق البالغ إزاء هذه الحالة السياسية، وكذلك إزاء الحالة الإنسانية الناجمة عنها.

وألمانيا، أكثر من الكثير من الدول، أضيرت من جراء هذه الحالة. فألمانيا هي مأوى لعدد يقدر بـ ٠٠٠ ٣٠٠ من الأشخاص من أصل ألباني، ومعظمهم من كوسوفو، من عدد إجمالي يقدر بـ ١,٣ مليون شخص من يوغوسلافيا السابقة يعيش حاليا في ألمانيا. وفي ٢٥ آذار/ مارس، عندما اجتمع وزراء خارجية فريق الاتصال في بون لمناقشة الحالة في كوسوفو اجتمع أيضا في بون زهاء ٠٠٠ ٤٠ من الجماعة الألبانية في كوسوفو - في مظاهرة سلمية.

وبعد آخر اندلاع للعنف في ٦ آذار/ مارس بعث وزير الخارجية كلاوس كينكل رسالة إليكم، سيدي الرئيس، يدعو فيها مجلس الأمن إلى تناول الحالة في كوسوفو. ونحن نشكركم، سيدي، على استجابتكم السريعة لذلك الطلب.

ومع الأعضاء الآخرين في فريق الاتصال التمسنا بنشاط إعداد القرار الذي اتخذه المجلس توا. إن الموقف المتفجر في منطقة كوسوفو يشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. إن مصدر الحرب، في البوسنة والهرسك الذي كان يعتبره البعض مسألة داخلية، لا يزال ماثلا في أذهاننا. ولا يمكن للعالم الخارجي أن يقف مكتوف الأيدي يتفرج على صراع جديد، يمكن أن يكون أكثر تدميرا، يتطور في المنطقة.

وإلى جانب مجلس الأمن، ما فتئ فريق الاتصال يشارك بنشاط في جهود السلام الدولية الجارية من أجل تجنب المزيد من إراقة الدماء وتحقيق الحل السياسي. وفي اجتماعه الوزاري في لندن في ٩ آذار/ مارس، شرح فريق الاتصال بوضوح ما يتوقعه من الجانبين وبصفة خاصة دعيت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى سحب وحدات الشرطة الخاصة ووقف الإجراءات المفرطة التي تطبقها قوات الأمن والتي تلحق الضرر بالسكان المدنيين، والسماح بدخول لجنة الصليب الأحمر الدولية وسائر المنظمات الإنسانية، والالتزام علنا بالبدء في عملية حوار مع قيادة الجماعة الألبانية في كوسوفو.

وفي ١٩ آذار/ مارس فإن وزيري خارجية فرنسا وألمانيا، هوبرت فيدرين وكلاوس كينكل، سافرا إلى بلغراد معا وعادا إلى بلديهما بعدد من الالتزامات من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي اجتماعهما في ٢٥ آذار/ مارس في بون، قام وزراء خارجية فريق الاتصال بتقييم التطورات وتوصلا إلى استنتاج مؤداه أنه قد أحرز تقدم في بعض مجالات موضع الاهتمام، وبصفة خاصة تم التوصل إلى تفاهم على تنفيذ اتفاق التعليم. بيد أن التقييم العام كان هو أن الإجراءات التي اتخذتها قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تفي بالمطالب التي قدمت في اجتماع لندن، ومن ثم يتعين على فريق الاتصال الإبقاء على التدابير المتخذة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي هذا السياق، وبالتعاون مع الأمم المتحدة ومجموعة الاتصال، يتعين أيضا على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي أن يضطلعا بدور حاسم. ونحن نؤيد كامل التأييد الجهود التي بذلها بمهارة وزير خارجية بولندا، برونيسلاو جيريميك بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن دور

الوسيط الذي يتوقع أن يضطلع به رئيس وزراء اسبانيا السابق، فيليب غونزاليس. والجدير ذكره أيضا أن مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أكد سلطته حيال النظر في أعمال العنف التي ترتكب في كوسوفو، وبدأ يجمع المعلومات عن آخر الأحداث هناك.

إن القرار الذي اتخذ اليوم يبعث برسالتين واضحتين جدا. الرسالة الأولى مفادها أن المجتمع الدولي سيبذل قصارى جهده من أجل تجنب تجدد أعمال العنف في منطقة البلقان؛ والرسالة الثانية مفادها أن إيجاد حل سياسي لمشكلة كوسوفو استحق منذ زمن بعيد. ونحن ندين العنف والإرهاب أيا كانت الجهة الملامة.

وتريد ألمانيا أن ترى حلا سلميا لمشكلة كوسوفو عن طريق المفاوضات. لذلك نؤيد الطلب الموجه في القرار إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعماء ألبان كوسوفو بالدخول في حوار جاد دون شروط مسبقة، بما في ذلك مسائل تتعلق بالمركز السياسي. ودون الحكم مسبقا على النتيجة، يؤيد القرار أن تمنح كوسوفو مركزا معززا ضمن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مع درجة كبيرة من الحكم الذاتي والإدارة الذاتية الجادة. ومن شأن هذا الحل ألا يعوق على الإطلاق سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو سلامتها الإقليمية.

إن الحظر الذي يتوقع أن يفرضه القرار على الأسلحة هو جهد من أجل منع زيادة الأسلحة لدى الجانبين المتخاصمين. وهو مع ذلك تدبير سياسي أيضا يبين أن اللجوء إلى العنف ورفض إجراء حوار جاد سيدفعان المسؤولين وأبناء وطنهم المسؤولين عنهم بعيدا عن التطبيع المفيد لعلاقاتهم مع العالم الخارجي. وإن مصير أبناء وطنهم ومصير موقفهم الدولي في خطر.

لذلك تؤيد ألمانيا القرار الذي اتخذه المجلس اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن أحر تهانئ وفد بلادي لكم، سيدي، ولبلادكم على ترؤسكم بنجاح كبير العمل المكثف الذي قام به المجلس في هذا الشهر. وأود أن أتقدم بالتهانئ نفسها لسلفكم، سفير غابون.

أود أولا أن أعرب عن موافقتي على البيان الذي أدلى به القائم بالأعمال للمملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا موقف الاتحاد الأوروبي من الحالة في كوسوفو، والموقف الجماعي المتخذ في بروكسل بتاريخ ١٩ آذار/ مارس.

لقد بدأت أزمة كوسوفو في أوائل آذار/ مارس وتسببت في أعمال عنف تدينها إدانة شديدة. ويضاعف المجتمع الدولي مبادراته لمنع هذا الصراع من إغراق المنطقة في حلقة مفرغة أخرى من إراقة الدماء لأسباب عرقية، من شأنها أن تدمر التوازن الحساس الذي حقق قدرا من الاستقرار بعد سنوات من الحرب الأهلية. ونشعر بالقلق إزاء كون مسألة كوسوفو ستترك مضاعفات على منطقة البلقان بأسرها، حيث ينخرط المجتمع الدولي في بذل جهد هام من أجل وقف عملية التفكك، وتعزيز إبلال مؤسسات الدولة وتنشيطها.

وتضطلع إيطاليا بدور نشط في هذه الجهود، وقد قدمت إسهاما كبيرا عن طريق قيادتها للقوة المتعددة الجنسيات في ألبانيا العام الماضي، ودعمها للتعاون الإنمائي الاقتصادي في ذلك البلد وفي المنطقة، ومشاركتها الكبيرة في بعثة حفظ السلام في البوسنة. وتشارك إيطاليا بنشاط أيضا في عملية صنع القرار في فريق الاتصال، والاتحاد الأوروبي، وهنا في الأمم المتحدة، وستواصل الإسهام فيها.

لقد حدد فريق الاتصال في لندن بتاريخ ٩ آذار/ مارس الأهداف التي يتعين متابعتها لنزع فتيل الأزمة، والأدوات المطلوبة لتحقيق ذلك. وفي بون، تم بتاريخ ٢٥ آذار/مارس الاعتراف بأنه أحرز بعض التقدم، ولكن هناك بعض المطالب لم تتم تلبيتها.

ولقد اتخذت خطوة إيجابية في بريستينا بتاريخ ٢٣ آذار/مارس عندما تم التوقيع على بروتوكول تطبيق اتفاق التعليم. ونحن نرى أن البروتوكول يمثل تدبيرا واضحا لبناء الثقة؛ ولقد أمكن وضعه بالإسهام الحاسم الذي قام به الأسقف فيسينزو باغليا اسقف أبرشية سانت إغيديو، وهو الذي قدمت إيطاليا وبلدان أخرى في فريق الاتصال

أوفر الدعم له. وإيطاليا، من جهتها، تأمل في أن تتمكن جوانب التفاهم هذه من تيسير إيجاد حل يمنح مركز الحكم الذاتي المعزز والاحترام للهوية الثقافية لشعب كوسوفو، مثلما يتوقعه ذلك الشعب وبحق.

وفي غضون ذلك، أجرينا حوارا مكثفا مع سلطات بلغراد وزعماء ألبان كوسوفو في بريستينا. ونحن على اقتناع بأن المجتمع الدولي يجب أن يصر على أن تنفذ بلغراد جميع مطالبنا. ويجب أن نكون ثابتين كذلك في حث سلطات بريستينا على قبول العرض بالبدء بحوار سياسي دون شروط. ويمكن التفاوض بشأن منح درجة أكبر من الحكم الذاتي على أساس السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يبقي ألبان كوسوفو في أذهانهم أن الطريق إلى الاستقلال محفوف بصراعات جديدة، وأن من شأن الموقف المتصلب أن يحبط أية محاولات للتوصل إلى حل توفيقي.

ويحدو إيطاليا أمل في أن يكون البدء بإجراء حوار واقعي ومنفتح بين بلغراد وبريستينا ضمن عملية تؤدي، إذا حققت نتائج إيجابية، إلى تحسن احتمالات أن تشارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مشاركة كاملة في المنظمات الدولية. ومن هذا المنظور، تعتقد إيطاليا أنه ينبغي للطرفين كليهما أن يواصلا المحادثات، وأنه يجب أن نحث بلغراد على تلبية المطالب التي تم التقدم بها، بما في ذلك البدء بحوار سياسي غير مشروط، والانسحاب الكامل لقوات الشرطة الخاصة، والموافقة على بعثة مشتركة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، وإمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى كوسوفو.

لهذا السبب يفرض القرار المتخذ اليوم حظرا على توريد الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: بغية منع تفاقم الحالة غير المستقرة بالفعل، ومنع ارتفاع صوت الأسلحة على صوت الحوار. وأود أن أؤكد على أن هذا القرار يتضمن إدانة حازمة ليس لجميع أشكال العنف فحسب، بل أيضا للإرهاب الذي يجب رفضه دون تحفظ. لهذا السبب نحيط علما بالتزام الدكتور روغوفا باللاعنف، ونأمل في أن تشارك فيه بصراحة جميع القوى السياسية في كوسوفو.

إن القرار المتخذ اليوم يكمل مجموعة التدابير المتخذة في لندن بتاريخ ٩ آذار/ مارس. وسيجتمع فريق الاتصال مرة أخرى في أواخر نيسان/أبريل للتحقق من التقدم المحرز في الحوار السياسي وفي موقف الطرفين. وحتى ذلك الوقت، ستواصل بلادي بذل قصارى جهدها في بلغراد وبريستينا من أجل تعزيز حل سلمي للمسألة، وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ هلسنكي، ومعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل تركيا - أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تانس (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، سيدي، أن أعرب عن تقديرنا لرؤيتكم تترأسون مداولات المجلس خلال هذا الشهر، ويود وفدي أيضا أن يشكر الممثل الدائم لغابون على إدارته لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إن تركيا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في كوسوفو وآثارها الواسعة التي قد تنعكس على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وما وراءها. وما لم يتم اتخاذ التدابير الملائمة في الوقت المناسب فإن الصراع في كوسوفو سيزداد حدة وربما يجر منطقة البلقان إلى قلاقل خطيرة. والعواقب المأساوية لعدم إبداء المجتمع الدولي استجابة كافية وفي الوقت المناسب لمثل هذا الأزمة شوهدت في البوسنة والهرسك.

وقد ظهرت للعيان الأخطار الكامنة في الحالة في كوسوفو على الأقل منذ عام ١٩٨٩، عندما ألغيت فجأة الحقوق المكتسبة في الاستقلال والإدارة الذاتية بالنسبة لشعب كوسوفو. وفضلا عن ذلك، شكلت المصاعب الاقتصادية والحرمان الذي واجهه أهل كوسوفو في أعقاب تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ضغوطا تفوق احتمالهم. وصبت القيود التي فرضت على حق التعليم أيضا مزيدا من الزيت على نار الإحساس العميق بالغبن، حيث ظل الأطفال عبر السنين محرومين من فرص التعليم الكافي.

ونتيجة لذلك، تنامت الرغبة في الاستقلال كرد فعل في كوسوفو. وبدلا من أن تعيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الجديدة (صربيا والجبل الأسود) إلى شعب كوسوفو حقوقه، لجأت إلى القمع وإثارة المشاعر. وبلغ رد فعل ألبان كوسوفو على كل هذا درجة الانفجار.

والحقوق التي انتزعت من شعب كوسوفو يجب أن ترد إليه على وجه الاستعجال. وما لم يتم التوصل إلى حل يحظى بالموافقة، فإن الانفجار في كوسوفو قد يهز جميع البلدان المجاورة، بما فيها دول البلقان، وقد يؤدي إلى أزمة دولية أوسع نطاقا.

والإبقاء على الطابع الديمقراطي والتعددي لكوسوفو يتسم بأهمية بالغة. ووجود جماعة تركية في كوسوفو، والعدد الكبير من المواطنين الأتراك ذوي الأصول البلقانية، وموقع تركيا الجغرافي، كل ذلك يفسر اهتمامنا الوثيق بهذه الأزمة. وتولي تركيا اهتماما فائقا لإيجاد حل مرض لمحنة أهل كوسوفو وحماية حقوقهم الإنسانية المكتسبة.

وفي هذا السياق، ظلت تركيا، منذ أن تصاعد التوتر في إقليم كوسوفو وانفجر العنف في ٢٨ كانون الثاني/ يناير، ونتج عنه إزهاق للأرواح، على اتصال مع العديد من الأطراف المعنية ومع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بغية وضع حد للعنف والشروع في عملية سياسية. وقد قام وزير الخارجية التركي بزيارة إلى بلغراد في ٧ و ٨ آذار/مارس. وشاركنا في اعتماد إعلان وزراء خارجية بلدان جنوب شرقي أوروبا، الذي حدد العناصر لعملية سياسية. ونحن ندعم مجهودات فريق الاتصال، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقامت حكومتي بصياغة المقترحات التالية في سبيل إيجاد حل ملموس لمشكلة كوسوفو.

ينبغي إيجاد حل للنزاع عن طريق حوار شامل بين الطرفين وفي إطار السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ويجب تجنب أي لجوء إلى أعمال الإرهاب أو العنف.

وينبغي أن يتمكن طرف ثالث، يحدده الطرفان المعنيان، من الاضطلاع بمهمة تيسر التوصل إلى تسوية.

ويجب أن يبدأ على الفور الحوار الذي يستهدف استعادة جميع الحقوق الخاصة بكل الأقليات العرقية في كوسوفو. وهذه الأقليات، بما فيها الجماعة التركية، ينبغي أن تمثل في المحادثات المتعلقة بمستقبل كوسوفو. والحل الذي سيوجد ينبغي أن يكفل حقوق جميع مجموعات الأقليات العرقية، إلى جانب الأغلبية الألبانية.

ويجب اتخاذ تدابير فعالة ضد احتمال العنف والقمع في كوسوفو بمشاركة المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يسهم أيضا في الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والإنسانية الماسة لشعب كوسوفو والأشخاص المشردين.

إن خطورة الحالة وأبعادها استدعت الإجراء العاجل الذي اتخذه مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن الجهود المصممة للمجتمع الدولي لن تساعد على حل هذه المشكلة بالوسائل السلمية فحسب، بل أن تشكل أيضا سابقة ثابتة للمنطقة وغيرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بابار (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعدني، سيدي، أن أراكم تترأسون جلسة مجلس الأمن اليوم. ونلاحظ مع الارتياح أن المجلس قد اتخذ عددا من القرارات الهامة تحت رئاستكم خلال الشهر الجاري.

إن الحالة في كوسوفو تشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. فعهد الإرهاب الذي أطلقته القوات الصربية في كوسوفو أسفر عن مقتل عدد كبير من المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال والمسنون. ونحن نشعر بقلق عميق من أن القوات الصربية لجأت مرة أخرى إلى "التطهير العرقي"، الذي يجب أن يدينه المجتمع الدولي بأشد عبارات الإدانة.

وحكومة باكستان تدين بقوة أعمال الإبادة التي ارتكبتها القوات الصربية في كوسوفو ضد الألبان. وتدين باكستان بقوة أيضا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، سواء ارتكب ضد أهل كشمير، أو البوسنة والهرسك، أو فلسطين، أو كوسوفو.

ويجب على القوات الصربية أن تكف فورا عن أعمالها القمعية ضد شعب كوسوفو وأن تتخذ إجراءات لحماية معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا والنهوض بها. ويجب علينا ألا ندع مرتكبي الجرائم الشنيعة ضد الإنسانية يفلتون من العقاب.

وحكومة باكستان تؤيد التدابير التي يقترحها مجلس الأمن في القرار الذي اتخذه اليوم. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بتكرار أعمال الإبادة الجماعية و"التطهير العرقي" بواسطة مستبدين أجانب في أي مكان في العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل ألبانيا أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا أود أن أثني على سعادة السفير عبدالله محمدو صلاح، سفير غامبيا لما قام به من عمل ممتاز في إدارة أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

إن اعتماد مجلس الأمن لهذا القرار يدلل على رد الفعل الفوري للمجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سلمية سريعة، مما يحول دون وقوع مأساة جديدة قد تكون لها أبعاد أكبر وأكثر إثارة للرعب عن مأساة البوسنة. ويعيد هذا العمل تأكيد الدور الأولي والهام للأمم المتحدة ولأجهزتها، التي تعمل جاهدة في تعاون وثيق عن طريق الدبلوماسية الوقائية مع الدول الديمقراطية من أجل تطبيق الدبلوماسية الجديدة لنهاية هذا القرن: نظام عالمي جديد، نظام الديمقراطية والحرية للمواطنين.

وتحيي جمهورية ألبانيا وتؤيد كل مبادرة أو عمل قام به فريق الاتصال ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبلدان والمنظمات الدولية الأخرى التي اضطلعت بمسؤولية تقديم إسهامات قيمة في سبيل إنهاء الأزمة في كوسوفو وحلها بالطرق السلمية. وتشيد الحكومة الألبانية ببيانات فريق الاتصال في لندن وبون، وبيان مجلس الأمن للصحافة عن الحالة في كوسوفو، وتقدر كل جهود أعضاء عملية التنسيق والتشاور التابعة لفريق الاتصال وجهود مجلس الأمن في البحث عن أكثر المواقف تقبلا من جانب الأطراف المعنية بهدف تأمين الاستقرار والسلم في المنطقة.

لقد كنا جميعا يحدونا الأمل في أن يصبح تحقيق السلم في البوسنة، ونجاح عملية دايتون، بالإضافة إلى الخسارة المأسوية في أرواح مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء في يوغوسلافيا السابقة، درسا تاريخيا عظيما في طريقة فهم قيمة التعايش بين الأمم والدول في وضع حد لغرائز الكراهية والتسلط. وبذا يتمكن الناس من التعاون والانسجام فيما بينهم. وحدث العكس تماما في كوسوفو حيث يشكل الألبان ما يزيد على ٩٠ في المائة من السكان، إذ أن العنف والإرهاب اللذين مارستهما السلطات الصربية لم يقمع حقوق المواطنين وحريتهم فحسب، بل، قبل كل شيء، أنكر على الألبان حقهم في الحياة.

ولا يوجد رمز تاريخي من العصور الوسطى يبرر أو يضفي الشرعية على القتل الإجرامي للسكان الألبان المدنيين الأبرياء. إن الشعب الألباني يتمتع بالقدرة على استعادة حيويته، وذلك بفضل فلسفته في البقاء، وهي فلسفة الحرية والديمقراطية القائمة على الحق في التعليم والحكم الذاتي، وعلى تصميمه على كسب حقوقه المشروعة بطريقة سلمية، كما شهدت بهذا، مرة أخرى، الانتخابات البرلمانية الأخيرة في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٨ في كوسوفو، التي أكدت المنحى السلمي للدكتور روغوفا.

وتعمل الحكومة الألبانية منذ فترة طويلة على الطرح التفصيلي لمبدأ التعاون بين دول البلقان، والتفاهم المشترك بين الأمم كشرط مسبق لاندماج البلقان في الحضارة الديمقراطية الأوروبية. وكانت قمة جزيرة كريت في العام الماضي تعبيرا عن حسن نيتنا لبلوغ هذه الغاية. وناشدت الحكومة الألبانية مرارا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن تحترم الهوية الوطنية للشعب الألباني لا بما يتمشى مع مقاييس يوغوسلافيا السابقة فحسب، بل ومع مقاييس الأمم والمواطنين في العالم الحر أيضا، وأن تضفي الشرعية على المؤسسات السياسية والإدارية، والثقافية والإعلامية والدينية في كوسوفو.

وتعتقد جمهورية ألبانيا بأنه لن يقوم سلام في المنطقة ما دام التوازن السياسي والاقتصادي معدوما بين القوى والدول والأمم المعنية. وتفضل حكومتي حلا سلميا

للصراع، ولا تؤيد استخدام العنف، وتتمسك بالمطالبة بالإدانة الشديدة لصربيا. وتطالب بالانسحاب الفوري للقوات العسكرية الصربية وللقوات شبه العسكرية وقوات الشرطة، وبالدخول في مناقشات جادة، وتعلن أن الحدود لن تتغير وأنه يجب معالجة مشكلة كوسوفو كما عولجت مشاكل غيرها من الجمهوريات اليوغوسلافية الأخرى، وذلك عن طريق تطبيق النموذج الأوروبي دائما.

إن اعتماد مجلس الأمن لهذا القرار، بالإضافة إلى مبادرات وأعمال البلدان والمنظمات الدولية المختلفة، ستضمن إنشاء التوازن الضروري في المنطقة. وفي ضوء أبعاد أزمة كوسوفو وخطر انتشارها إلى جنوب شبه جزيرة البلقان، وهو خطر لا يمكن التنبؤ بمدى أبعاده، فإن الأزمة تتجاوز حدود ما يوصف بـ "بعض الآثار المترتبة على الأمن الإقليمي". إننا نؤمن حقا بأن المسؤولية العظيمة للدول الأعضاء بمجلس الأمن بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين في المنطقة، من أجل تجنب مأساة جديدة، ستهديها إلى اتخاذ القرارات الضرورية دون تأخير.

ومنطق العمل الدبلوماسي العادي ومنطق السابقة التاريخية، بالإضافة إلى مراعاة التوازنات التقليدية، لا يمكن لها النجاح في مواجهة مأساة جديدة على وشك الوقوع.

وبهذه المناسبة، اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان بلادي للعمل السريع وللمنحى الطويل الأجل اللذين اتخذتهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأعضاء فريق الاتصال بصدد تسوية الأزمة. ونعتقد أن روح المسؤولية والتفهم التي صاحبت اعتماد مجلس الأمن لهذا القرار، سوف تهدي الدول الأعضاء في أعمالها مستقبلا بشأن هذه المسألة الشديدة الأهمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي. المتكلم التالي المدرج بقائمتي ممثل بولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وزنر (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إذ أتكلم في آخر يوم لولايتك كرئيس لمجلس الأمن، أود سيدي أن أعرب عن تقديرنا للقيادة التي أضفيتها على مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. وأود أن أهنئ سلفك، السفير دانغي ريواكا سفير غابون على إدارته الناجحة لأعمال مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير الماضي.

وأود أن أؤيد دون تردد البيان الذي ألقاه السيد ريتشموند بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن بولندا، مثلها مثل أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، منشغلة بدرجة كبيرة بالحالة في كوسوفو. وإن لم تواجه الأزمة بطريقة كافية وتطوق وتحل آخر الأمر، فسوف تؤثر سلبيا على السلم والأمن اللذين ما زالا هشين في هذا الجزء من أوروبا.

في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، قدم البروفسور برونيسلانف غيريميك، وزير بولندا للشؤون الخارجية والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا "خطة العمل بشأن كوسوفو". بعد ذلك، أقرها المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مقرره ٢١٨ في ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ الذي يتضمن عددا من التدابير المحددة التي ستساعد، إن نفذتها الأطراف المعنية، على الخفض من التوترات الحاضرة وخلق المناخ الضروري للبدء في حوار مجد بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمجتمع الألباني في كوسوفو.

وخلال الأيام العشرة الأخيرة، قام رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصحبة أعضاء آخرين من المجموعة الثلاثية للمنظمة، بزيارة ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والاستنتاج الرئيسي الذي تم التوصل إليه من المحادثات المكثفة التي أجريت مع قادة البلدان المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هو أنهم ينظرون إلى الحالة في كوسوفو على أنها تمثل تهديدا حقيقيا لاستقرار المنطقة كلها وبالتالي فإنهم يتوقعون من المجتمع الدولي أن يضطلع بدور في حل الأزمة. وفيما يتعلق بالمحادثات في بلغراد، من الواضح أنه لا يزال يتعين على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسلطات الصربية اتخاذ خطوات حاسمة بغية جعل الحل السلمي لمعضلة كوسوفو حقيقة واقعة.

إن بلدي يشارك تماما تقدير الحالة في كوسوفو الذي صيغ في اجتماعي لندن وبون، حيث عقد الأول منهما في ٩ آذار/مارس ١٩٩٨ والثاني في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨، ويؤيد النتائج التي ترتبت على ذلك. وأشير بصفة خاصة

إلى الفقرة ٦ من بيان بون والتي تفيد بأن بلغراد لم تمتثل بعد على الوجه الأكمل لمتطلبات فريق الاتصال. واسمحوا لي أن أؤكد هنا أن منح الموافقة على زيارة السيد فليبي غونزالس بصفته الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، قد تأخر كثيرا. ونرى من المناسب أيضا أن نضم صوتنا إلى أولئك الذين يطالبون ببدء عاجل لعملية إجراء حوار غير مشروط مع قيادة الجماعة الألبانية في كوسوفو يشمل مشاركين حكوميين على المستوى اليوغوسلافي الاتحادي وعلى المستوى الجمهوري الصربي. ومن الضروري أن يجري الطرفان محادثات للاتفاق على إطار لعملية تفاوض مضموني يشارك فيها ممثل أو أكثر من الخارج.

ونحن نؤيد حق ألبانيي كوسوفو في التمتع بدرجة أكبر كثيرا من الاستقلالية، بما في ذلك إدارة ذاتية حقيقية في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأية محاولة لقمع هذا الحق، خاصة عن طريق استخدام القوة، جديرة بالإدانة.

وفي الوقت نفسه، يعارض بلدي على نحو قاطع جميع الأنشطة الإرهابية. والسبيل الوحيد لحسم الموقف في كوسوفو هو من خلال الحوار السلمي والتفاوض. فالعنف لا يؤدي إلى شيء، وينطبق ذلك على العناصر المتطرفة بين ألبانيي كوسوفو، كما يصدق أيضا على استعمال الشرطة في كوسوفو للقوة على نحو مفرط وعشوائي.

ولا بد من إزالة خطر العنف الذي لا يزال ماثلا في كوسوفو. ونحن نفهم أن هذا هو أحد الأهداف الرئيسية للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن قبل لحظات. إن مجلس الأمن، باتخاذه هذا القرار، يبعث برسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي مصمم على عدم السماح بمزيد من التدهور في الحالة في كوسوفو وأنه يتوقع من الأطراف المعنية أن تنفذ الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى حل حقيقي ودائم وسلمي للأزمة، كما هو وارد في الوثائق ذات الصلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل هنغاريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، يا سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على العمل الذي اضطلعتم به خلال هذا الشهر بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن.

إن هنغاريا تشارك في تأييد البيان الذي أدلت به في وقت سابق رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن مشكلة كوسوفو. وهنغاريا، شأنها في ذلك شأن المجتمع الدولي برمته، تتابع باهتمام خاص الأحداث الخطيرة التي تقع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن هنغاريا تشعر، بصفتها بلدا مجاورا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بقلق متزايد إزاء تطور الحالة في كوسوفو. فالتوتر في هذه المنطقة من يوغوسلافيا يمثل مصدرا جديدا للقلق وزعزعة الاستقرار، حيث أن ذلك يصبح مفزعا بالنظر إلى أننا نشهد في الجوار التوطيد الاقتصادي والسياسي للبوسنة والهرسك، بينما عملية إعادة الإدماج السلمية لسلافونيا الشرقية تتقدم بنجاح في كرواتيا.

ومن الضروري أن نؤكد أن أسباب الأزمة في كوسوفو ليست جديدة وكان ينبغي أن تعالج قبل وقت طويل. وكان يتعين على السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتخذ التدابير اللازمة منذ فترة مبكرة أكثر من ذلك بكثير لدرء انفجار العنف الحالي. إن تكرار الإغفالات في هذا المجال أدت إلى حالة تنذر بإشعال هذه المنطقة بأسرها، وهي المنطقة غير المستقرة أصلا.

إن هنغاريا تعتبر أن كوسوفو هي جزء لا يتجزأ من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن نعتقد أن تسوية مسألة مستقبل هذه المنطقة غير ممكنة إلا على أساس هذا المبدأ. ومن جهة أخرى، يتعين علينا أيضا أن نجد الحل الدائم لمسألة مركز كوسوفو والمشاكل المتعلقة بتمتع الجماعة الألبانية بحقوق الإنسان، حيث أنها تعيش هناك منذ قرون. ونحن نعتقد تحديدا أن الافتقار على مر السنوات إلى إيلاء الاهتمام الواجب لحقوق الأقليات وإلى مطالبها المشروعة هو ما أدى إلى الحالة الراهنة. ومع ذلك

فإننا ندين اللجوء إلى العنف والإرهاب، بغض النظر عن مرتكبيه. وهذه الأعمال لا يمكن على الإطلاق أن تهدئ النفوس أو أن تؤدي إلى حل حقيقي.

إن الطرائق الخاصة بالترتيبات المتعلقة بمركز كوسوفو ستعتمد دون شك على نتائج الحوار المضموني، الذي نتمنى أن يبدأ دون تأخير، بين السلطات في بلغراد وممثلي ألبانيي كوسوفو، بمشاركة خارجية. ولكي تكون هذه النتائج مقبولة للطرفين، ينبغي أن تتسق مع المعايير الواردة في مختلف الصكوك الدولية ذات الصلة. وفي غضون ذلك، لا بد من الاستمرار دون هوادة في العمل الصبور والمنهجي في الوقت نفسه الذي يرمي إلى اتخاذ أكبر قدر ممكن من تدابير بناء الثقة بغية تهيئة المناخ المواتي لإقامة هذا الحوار. وينبغي لصوت العقل أن يسود لدى جميع الأطراف بدلا من الاندفاع الأعمى.

إن هنغاريا لا يمكنها أن تقبل معالجة مشكلة كوسوفو على أنها مسألة داخلية خالصة. وهذه الحجة ليست جديرة حتى بالذكر هنا إن لم تكن الصراعات الأخيرة في هذا الجزء من أوروبا قد بلغت أبعادا مرعبة إلى هذا الحد. فبالنظر إلى ما عم الكثير جدا من البشر من المآسي وسفك الدماء، حيث أسفر ذلك عن ٠٠٠ ٢٠٠ قتيل ومليوني منفي، لا أعتقد أنني بحاجة إلى الإسهاب أكثر من ذلك. ومهمتنا الأساسية، هنا في الأمم المتحدة وفي المحافل المتعددة الأطراف الدولية الأخرى، تتمحور أساسا حول منع تدهور الأحداث في كوسوفو مثلما حدث في البوسنة والهرسك.

وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين على حكومة يوغوسلافيا أن تعترف بعقم الحجج التي تسوقها ضد عروض المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. وينبغي لبلغراد أن تنظر إلى الأمام لا إلى الوراء؛ وينبغي لها ألا تبني سياستها على أحداث الأمس، ولا على العداوات التاريخية التي مررنا بها جميعا - نحن جميعا - في أوروبا، بما في ذلك أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، بل ينبغي أن تبنيها على رؤية للغد، وعلى ترابط وتعايش الجماعات ذات المنابت العرقية والدينية المختلفة، ومن الأهمية بمكان أن تجلس السلطات اليوغوسلافية إلى مائدة التفاوض مع ممثلي الجماعة الألبانية في كوسوفو من أجل حل المشاكل التي تواجههم بطريقة سلمية وسياسية.

ومما لا غنى عنه أن السلطات اليوغوسلافية يجب أن تسمح للبعثات الطويلة الأجل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالعودة إلى يوغوسلافيا، وأنها يتعين عليها أن تعترف ليس فقط بالأقوال بل بالأفعال بأهمية الاحترام التام لحقوق الأقليات ومشاركتها في الحياة العامة. وهذا من شأنه أن يقطع شوطا بعيدا باتجاه وقف أعمال العنف والإرهاب التي تنتشر في أنحاء كوسوفو. وللقيام بذلك، سيتعين على حكومة يوغوسلافيا أن تقبل بمنطق منح الجماعات الإثنية غير الصربية في يوغوسلافيا حقوقا مماثلة للحقوق التي تطالب هي بها للسكان الصرب الذين يعيشون خارج إقليمها.

ومن أجل التغلب على الأزمة، ينبغي تجنب الوقوع في أخطار المشاعر القومية المعادية للألبان - والمعادية للصرب - والتي لا تعمل إلا على تسميم الحالة في كوسوفو. وبدلا من تقديم وعود غامضة وما يسمى بتنازلات بشأن مسائل ذات أهمية ثانوية، ينبغي أن ينصب التركيز على المسائل الفعلية وعلى المسائل ذات الأهمية الرئيسية، دون تأخير أو مماطلة. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه مؤخرا. وبهذه الطريقة وحدها يمكن ليوغوسلافيا أن تحسن وضعها الدولي.

إن هنغاريا بوصفها بلدا يتأثر مباشرة بالحالة على حدودنا، ويحتفظ بعلاقات مثمرة وممتازة مع جارنا إلى الجنوب، فإنها تتجرأ على الأمل بأن يأتي عما قريب اليوم الذي نستطيع أن نرحب فيه في المحافل الدولية بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي تعيش في سلام مع نفسها ومع مختلف الجماعات العرقية والدينية التي تعيش في أراضيها.

والقرار الذي اعتمده المجلس لتوه سيساعد في البدء بالعملية الضرورية لتحديد عناصر حل سياسي طويل الأمد لكوسوفو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هنغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتشاطر جمهورية كرواتيا مشاعر القلق التي تنتاب المجتمع الدولي إزاء الحالة في كوسوفو وما تشكله من تهديد وشيك للسلم والأمن الدوليين. وكرواتيا، بصفتها جار الجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تهتم اهتماما حيويا بإيجاد حل سريع للأزمة.

وتعتقد كرواتيا أن جميع المسائل السياسية في كوسوفو، بما فيها مركزها في المستقبل، يجب حلها بين سلطات بلغراد وألبان كوسوفو من خلال عملية سياسية ديمقراطية حقا. وينبغي للحوار أن يراعي آراء لجنة التحكيم التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا -لجنة بادنتر - بشأن حرمة حدود الدول الجديدة المنشأة في أعقاب تفكك يوغوسلافيا السابقة وتقليد الحكم الذاتي الإقليمي في كوسوفو. وأن ما أظهرته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من احتقار لآراء لجنة بادنتر فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية لكرواتيا والبوسنة والهرسك المجاورتين، "يرتد الآن إلى نحرها" فيما يتعلق بكوسوفو.

وترحب كرواتيا باستعداد المجتمع الدولي - وتؤكد على أهميته - للمساعدة في تسهيل هذه العملية، كما دلل على ذلك القرار الذي اعتمده مجلس الأمن لتوه. ويعتقد وفدي أن استعداد المجتمع الدولي للاضطلاع بدور نشط في التخفيف من حدة التوتر ينطوي على أهمية حيوية للتوصل إلى حد سياسي. وتؤيد كرواتيا جميع الجهود التي اضطلع بها المجتمع الدولي في هذا الصدد، وبخاصة الجهود التي بذلها فريق الاتصال ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف وقف تصعيد الصراع.

وتنضم كرواتيا إلى الآخرين في إدانة انتهاك حقوق الإنسان في كوسوفو وفي شجب جميع أعمال الإرهاب وأشكاله، سواء ارتكبت من جانب دولة أو مجموعة أو فرد، مع مراعاة أن إرهاب الدولة يمثل أخطر أشكال الإرهاب بسبب ما يتوفر تحت تصرف الدول من موارد.

ومن الواضح أن القمع البوليسي أسلوب غير مقبول لحسم المسائل السياسية في كوسوفو. وقد أعلنت كرواتيا عن استهجانها للأساليب القمعية التي تستخدمها السلطات الصربية حتى في أيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، عندما سحبت جمهورية كرواتيا الاشتراكية قوات شرطتها من الوحدات الفيدرالية المرابطة في كوسوفو. واليوم، تود كرواتيا، كدولة مستقلة ذات سيادة، أن تضم صوتها إلى جهود المجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد حل سلمي للصراع.

وكرواتيا قلقة على نحو خاص إزاء احتمال وقوع كارثة إنسانية يمكن أن تسببها الأزمة الحالية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بأن يتكرر في كوسوفو نمط الكوارث الإنسانية الذي عانت منه كرواتيا والبوسنة والهرسك. وفيما يتعلق بهذه المسألة فإن كرواتيا تتكلم انطلاقا من تجربة بلد اهتم خلال السنوات الست المنصرمة برعاية أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ ومشرد.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بحقيقة أن القرار يطلب إلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتيح للمنظمات الإنسانية الدولية حرية الوصول التامة إلى كوسوفو لمنع وقوع كارثة إنسانية ومن التخفيف من معاناة السكان المدنيين. وترى كرواتيا أن هذا واجب إنساني إلزامي.

وتسلم كرواتيا بأهمية تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبقية أعضاء المجتمع الدولي. غير أنني أود أن أؤكد على أن اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المؤسسات الدولية يتوقف على تقديمها طلب العضوية والوفاء بجميع معايير القبول في هذه المؤسسات، كما هو حال كل متقدم جديد. وعليه يفهم وفدي أن هذا هو الإطار الوحيد الذي يمكن فيه تفسير الفقرة ١٨ من القرار. وأن مسألة خلافة يوغوسلافيا السابقة لا يمكن أن تربط بأزمة كوسوفو، لأنها مسألة تخص جميع الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة ويجب أن تحسم على أساس آراء لجنة بادنتر والقانون الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زخاراكس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب في البداية عن تقديري للعمل المنجز خلال شهر توليكم منصبكم الرفيع. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهنئة في هذه المناسبة إلى سلفكم الممثل الدائم لغابون.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أتكلم

أيضـا باختصـار شديد عن بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

فاليونان، وهي من بلدان المنطقة، تهتم اهتماما مخلصا ومباشرا بالحفاظ على السلام والاستقرار في منطقـة البلقان، ولذا تهمها التطورات في كوسوفو ومضاعفات التردي المحتمل للوضع هناك على الاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق اشتركت اليونان بنشاط في اجتماعـي وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا المعقودين فـي صوفيا، بلغاريا، وفي بون في ١٠ و ٢٥ آذار/ مارس علـى التوالـي، وهي تتمسك بالبيانين المشتركين المعتمدين هنالك، على أمل أن تؤدي القرارات المعنية إلى سرعة تسوية القضية المطروحة.

ويعتقد بلدي اعتقادا جازما بضرورة إيجاد حل في كوسوفو بالوسائل السلمية فحسب، أي عن طريق الحوار بين الحكومة في بلغراد والقيـادة الألبانية في كوسوفو. ولا بد من إدانة الإرهاب بكل صوره وكذلك إدانة الإفراط في استعمال القوة التي تخنق الممارسة الحرة لحقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، تصر اليونان على وجه التحديد على الحاجة إلى ضمان حرمة الحدود الدولية الحالية، فهذا شرط أساسي ولا بد منه لإقرار السـلام والاستقرار في منطقة البلقان. وفي هذا الصدد تؤيد اليونان تأييدا كاملا سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحاديـة وسلامة أراضيها وترفض رفضا قاطعا أي دعاوى انفصالية.

وأود أخيرا أن أعرب عن تأييد بلدي للقرار الذي اعتمده المجلس اليوم والذي نرى أنـه متوازن وينبغي تنفيذه من جميع الأطراف المعنية. غير أنني أود أن أبين أيضا أن أي تدابير تتخذ ضد جمهوريـة يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي أن يُراعى فيها أيضا استقرار جنوب شرق أوروبا وينبغي ألا تمس بالدول فـي المنطقة وهي التي تضررت بوجه خاص من الآثار السلبيـة لنظـام العقوبات في الأعوام من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن اليوم هو ٣١ آذار/ مارس والساعة متأخرة منه، أود أن أشيد بكم، سيدي، وبوفدكم على الطريقة الأشمل والأنسب التي أدرتم بها فترة رئاستكم لمجلس الأمن، وبوجه خاص هذه المناقشة.

إن تطور عملية السلام في البوسنة والهرسك، بروحها وجوهرها، لا بد أن يتأثر بالوضع في كوسوفو وفي جارتنا عموما جمهورية يوغوسلافيا الاتحاديـة (صربيا والجبل الأسود). ويقول كثيرون إن تفكـك يوغوسلافيا السابقة بدأ بإنكار مركز الاستقلال الذاتي لكوسوفو من جانب واحد، داخل يوغوسلافيا السابقة، وإن الدائرة لا تكتمل إلا بالإقرار العادل والدائم لهذا المركز. وقد أرسى التزام قوة الاستقرار ومكتب الممثل السامي وسائر القوى الدولية بما فيها الأمم المتحدة، أساسا أكثر استقرارا للعملية السلمية في البوسنة والهرسك، مقللا مخاطر الانتشار.

ومـع هذا، لا يمكن للتطورات والحلول الأطول أجلاً إلا أن يكون لهـا تأثيرها الكبير على السلام والاستقرار وإرساء الديمقراطيـة وحقـوق الإنسان وحقوق الأقليات والحقوق الوطنية في المنطقة كلها. وفي هذا السياق، يرى وفدي أن من الضروري أن تدرج الأساسيات التالية في أي عملية يُقصد بها التوصل إلى حلول فورية وبعيدة المدى.

أولا، نرحب بدور مجلس الأمن وبدور القوى الدولية الأخرى ذات الصلة، في هذه العملية؛ ونشدد على الأهمية الحاسمة لبقاء الموضوع في يدي مجلس الأمن. إن الوضع في كوسوفو له تأثير غير عابر على الاستقرار والسلام في المنطقة وعلى الأمن الدولي بصفة عامة.

وثانيا، وفي الاتجاه نفسه، تصبح سلطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ودورها الفعال، في منأى عن كل شك، وهي ضروريـة فـي هذه الحالة رغم المحاولات المستميتة من أطراف معينة لنقض اختصاصها. والبوسنـة والهرسـك ذاتهـا لا تستطيـع، لا أخلاقيـا ولا سياسيا ولا قانونيا، أن تلتزم الصمت؛ وكما قالت زميلتنا السابقة، وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، إن سلطات بلغراد لن يسمح لها بأن ترتكب في كوسوفو الأعمال التي عادت لا تستطيع أن ترتكبها في البوسنة والهرسك. "فالتطهير العرقي" يرفضه الجميع، غير أن الضحايا والمغلوبين بيننا يجب بشكل خاص أن ينبروا إلى

ضم أصواتهم إلى النشيد الواعي "لن تتكرر المأساة". ونحن لا نتعامل مع الجنون العرقي وإنما مع التلاعب السياسي بالاختلافات من أجل السلطة الأنانية الغاشمة.

ثالثا، تشدد البوسنة والهرسك على السلامة الإقليمية والسيادة لجميع الدول في المنطقة، دون أي مساس بالحل النهائي.

رابعا، يجب أن نؤكد في الوقت نفسه على أن أساس الحل، لا في كوسوفو فقط، بل أيضا في سنجق وفويفودين، إنما يكمن في الاحترام الكامل للحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق الوطنية وحقوق الأقليات لجميع المواطنين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

خامسا، إن دور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في حالة البوسنة والهرسك ناقشته هذه الهيئة مرارا وتكرارا. ولست بحاجة إلى أن أذكّر المجلس بسياق هذه المراجع. بيد أننا لا بد أن نؤكد أن صحة جارتنا تنعكس أيضا على صحتنا.

سادسا، اسمحوا لي أن أسترعي انتباه المجلس إلى الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١٥ من القرار المطروح علينا. فالفقرة ١٥ بوجه خاص تتوجه إلى جيران جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وهذا بالطبع يعنينا. وهنا أيضا انعكس دور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في علاقة عسكرية في تعاملها مع بلدنا فيما مضى. ونود أن نشدد على أهمية اتفاقات الحد من الأسلحة التي تم التفاوض عليها في إطار سلطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، داخل المنطقة وفي بلدي. وهنا يمكن لليقظة الشديدة للمراقبين أن تفيد في ضمان عدم ابتكار أنواع جديدة من الإساءة وعدم تكرار القديم منها. وينبغي لمراقبي الأسلحة الذين يكفلون الامتثال ويردعون التحركات عبر الحدود، أن ينالوا أكثر دعمنا فعالية.

سابعا، نود التأكيد على تطابق التفسير الذي قدمه الممثل الدائم لسلوفينيا، الدكتور دانيلو تورك، اليوم مع التفسير الوارد في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فهذا يتعلق بالفقرة ١٨ من القرار المطروح.

السيد الرئيس، أشكركم وأنا واثق من أن أعضاء الأمم المتحدة الأكثر مسؤولية وبصفة خاصة مجلس الأمن قد استفادوا من الدروس الأليمة من البوسنة والهرسك وأدركوا الأهمية الحاسمة للرد المناسب في الوقت المناسب. ولسوف نكون قادرين في وقت قريب على أن نحكم على ما إذا كانت إجراءات مجلس الأمن اليوم ستؤدي العمل المطلوب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): اعتمد مجلس الأمن الآن قرارا أعاد به فرض حظر دولي على تصدير الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولا شك أن هذه الخطوة وإن كانت تعد بمثابة خطوة إلى الوراء بالنسبة لتطور الأوضاع في المنطقة بصفة عامة، إلا أنها تمثل انعكاسا واقعيا للتدهور الأخير الذي شهدته الحالة في إقليم كوسوفو.

إن مصر تعتبر ما ورد بقرار اليوم بمثابة رسالة وقائية نأمل أن يستوعبها الأطراف المعنية بما يحول دون وقوع المزيد من التدهور للأوضاع في المنطقة وبما يحمي أرواح المدنيين الألبان الأبرياء في الإقليم، خاصة وأن قرار المجلس اليوم يدين بوضوح الاستخدام المسرف للقوة من جانب قوات الشرطة الصربية ضد المدنيين في كوسوفو، ويحدد بوضوح الخطوات التي يجب على حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية القيام بها لفتح الطريق أمام مجلس الأمن لإعادة النظر في العقوبات المفروضة عليها اليوم.

وقد لاحظ وفد مصر، سيادة الرئيس، أن المجلس يشير صراحة إلى أن القرار الذي صدر، قد صدر تحت أحكام الفصل السابع من الميثاق دون أن تسبق ذلك إشارة إلى أن المجلس قد قرر وجود تهديد للسلم والأمن كما تقضي أحكام المادة التاسعة والثلاثين من الميثاق. وبالطبع يمكن الدفع بأن المجلس سيد قراره كما يقال "master of its own procedure" وهذا الدفع صحيح فيما يتعلق بالإجراءات. ولكن من ناحية المبدأ فإن المتطلبات

الدستوريـــة الواردة في الميثاق يجب بصفة عامة اتباعها بدقـــة واحترامهـــا. ووفد مصر يرغب في تسجيل هذه الملاحظة بالنسبة لعمل المجلس في المستقبل.

وفي نفس الوقت، فإن مصر تؤيد ما يتضمنه القرار من دعوة السلطات في بلغراد وزعامات الطائفة الألبانية في كوسوفو للدخول بصفة عاجلة، وبدون شروط مسبقة، في حوار جاد بغرض التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في كوسوفو. مثل هـــذه التسويـــة لا بـــد وأن تأخذ في الاعتبار مصالح وطموحات الطائفة الألبانية التي تمثل ٩٠ في المائة من سكان الإقليم والتي تمتعـــت لفترة طويلة بمركز خاص.

إن الحالة في كوسوفو تمثل شاغلا هاما للرأي العام في مختلف بقاع العالم، ومن هذا المنطلق فقد اعتمد وزراء خارجية الدول الإسلامية قرارا بشأن الحالة في كوسوفو خلال اجتماعهم الأخير في قطر في شهر آذار/ مارس الجاري. وقد أدان وزراء خارجية الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي أعمال القمع واسعة النطاق وتدابير التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان الألبان، كما دعا الوزراء المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمـــة لإنهـــاء هذه الانتهاكات على الفور، ولإنشاء مؤسسات ديمقراطية في كوسوفو. وإن اعتماد المجلس لقراره اليوم يعتبر خطوة نحو ما طالب به وزراء الدول الإسلامية منـــذ أسبوعين. وختاما يرجو وفد مصر أن تمارس الأطـــراف المعنية بالمنطقة سلطاتها بطريقة مسؤولة من خلال الحوار المنشود لتحقيق حل عادل يعيد الاستقرار والأمن والسلام إلى المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد جذبت الحوادث العنيفة التي هزت في الآونة الأخيرة إقليم كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الانتباه المركز للمجتمع الدولي. ذلك أن الذكريات المريعة للأحداث التي وقعت في البوسنة في الماضي غير البعيد والتي أسفرت عن سقوط آلاف الضحايا الأبرياء، وممارسة "التطهير العرقي" وتدفق موجات اللاجئين، لا تزال حية في ذاكرتنا.

وبالرغم من أننا نعتقد أن هذا أمر داخلي في شؤون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن الحالة الراهنة في كوسوفو لا يمكن إلا أن تسبب قلقا بالغا في أوكرانيا بوصفها بلدا متاخمـــا للبلقان. وكون هذه الأحداث قد رافقتها انتهاكـــات لحقـــوق الإنسان، وأحداث عنف وإصابات في صفوف السكان المدنيين مدعاة لقلق خاص لدينا.

إن احتمال ازدياد المجابهة والخطر الحقيقي الماثل فـــي تصعيـــد الحالة قد يؤديان إلى زعزعة استقرار المنطقة بأكملها حيث ينشط حاليا المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير ملموسة نحو تطبيع الحالة.

إن أوكرانيا تعبر عن أملها في أن يتم في المستقبل القريب جدا تسوية الحالة في كوسوفو عن طريق الآليات المتعددة الأطراف القائمة، ومـــن خـــلال الحوار السلمي والتسامح والتفاهم المتبادل. وترحب أوكرانيا بالمبادرات الدبلوماسية الأخيرة في هذا الخصـــوص. وأوكرانيا من جانبها على استعداد دائما لأن تيســـر هذه العملية بكل الوسائل الممكنة، ولا سيما عن طريق جهود فريق الاتصال ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن وفـــد بـــلادي يرحب بهذا الاجتماع لمجلس الأمن الذي أتى في الوقت المناسب والذي يعقد اليوم لمعالجة الحالة في كوسوفـــو. ونحـــن نأمـــل في أن يؤدي اتخاذ المجلس للقرار، وبخاصة فرضه الحظر على الأسلحة، إلى تشجيع البحث عن حلول سلمية لهـــذه المشكلة الخطيرة. إلا أن أوكرانيا لا تزال ترى، في الوقت ذاته، أن أية نتائج سلبية قد تؤثر على دول ثالثة نتيجة للقيود الإضافية التي فرضهـــا مجلـــس الأمـــن علـــى جمهوريـــة يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك كوسوفو، ينبغي أن ينظر فيهـــا المجلس بصورة سليمة. ونحن نأمل في أن يكون مجلس الأمـــن قريبـــا على استعداد لتقييم الأثر الفعلي لهذه وغيرها من التدابير التي يفرضها القرار الذي اتخذ للتو وكذلك الآلية لتنفيذه.

وفي الختـــام تدعو أوكرانيا السلطات في بلغراد وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو إلى الدخول بسرعة وبدون شروط مسبقـــة في حوار ذي مغزى بشأن المسائل المتعلقة بالمركز السياسي. وأود أن أؤكد مجددا استعداد أوكرانيا لتيسير هذا الحوار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت للتو رسالة من ممثل جمهورية إيران الإسلامية يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ونظرا لعدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك.

وبدعوة من الرئيس، شغل السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي سيدي أن أعبر لكم أولا عن سروري لأنكم تترأسون هذه المداولات الهامة للمجلس اليوم. ونحن نشكركم كذلك على عقد هذه الجلسة الهامة.

لقد أثارت الحالة في كوسوفو سخطا دوليا كبيرا بسبب الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة الصربية ضد الطائفة العرقية الألبانية في كوسوفو والتي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح وعن أضرار مادية. وهذا السخط الدولي له أسباب أخرى، وقد ازداد عن حق، لأنه يذكرنا بتجربة قاتمة مريرة في البوسنة ما زالت تنتظر حلها بصورة كاملة. وتجربة البوسنة لا يمكن أن تتكرر بل ينبغي ألا يسمح لها بأن تتكرر.

وقد أعربت جمهورية إيران الإسلامية مرارا عن قلقها العميق حول الحالة المتردية في كوسوفو وأدانت قمع الجماعة الألبانية في كوسوفو واستخدام القوة من قبل أفراد الشرطة الصربية الخاصة ضد الجماعة الألبانية في كوسوفو، مما أدى إلى موت العديد من المدنيين بما فيهم النساء والأطفال. ينبغي رفض استخدام القوة والعنف، وينبغي للسلطات في بلغراد أن تتخذ التدابير الضرورية حتى تضمن بالكامل حقوق الجماعة الألبانية في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، ينبغي إقناع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن المجتمع الدولي يرى أنه لا يمكن إيجاد حل للمشكلة إلا عن طريق عملية مفاوضات حقيقية وجادة مع الأقلية العرقية في كوسوفو.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن حل المشكلة في كوسوفو يكمن في احترام السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من ناحية ومن ناحية أخرى إيجاد صيغة متفق عليها للمستقبل السياسي للجماعة الألبانية في كوسوفو عن طريق الحوار السياسي.

لقد أعرب الاجتماع الوزاري الخامس والعشرون لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود في قطر في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨، عن عميق القلق إزاء انتهاك الحقوق السياسية وحقوق الإنسان للجماعة الألبانية في كوسوفو التي تشكل زهاء ٩٠ في المائة من مجموع السكان في كوسوفو. وأدان الاجتماع استخدام القوة من جانب الشرطة الصربية ضد الأقلية الألبانية ودعا إلى انسحاب القوات العسكرية من كوسوفو.

وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية القرار الذي اتخذ توا في سياق الجهود الدولية لوقف المزيد من إراقة الدماء في كوسوفو وإيجاد حل سياسي للصراع. وندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس والدخول في مفاوضات سياسية جادة دون شروط مسبقة حول المركز السياسي لكوسوفو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥